



جامعة زيان عاشور بالجلفة

Ziane Achour University of Djelfa

كلية الحقوق والعلوم السياسية

Faculty of law and Political sciences

Department of Public Law

قسم القانون العام



الصحراء الغربية والشرعية الدولية

- حق الشعوب في تقرير مصيرها -

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: القانون الدولي العام

إشراف الأستاذ الدكتور:

- خالد تلعيث

تقديم الطالبين:

- أحسن فضة

- سفيان ربوح

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د: سنوسي خنيش رئيسا

أ.د: خالد تلعيث مقرا ومشرفا

أ.د: أحمد بن الشارف مناقشا

السنة الجامعية: 1447هـ | 1446هـ

2024م | 2025م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا⁽¹⁾ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ
ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ وَيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيَكَ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا⁽²⁾
وَيَنْصُرَكَ اللَّهُ نَصْرًا عَزِيزًا⁽³⁾﴾

صدق الله العظيم

الآيات من 01 إلى 03 من سورة الفتح.

إهداء

كان طموحا . . . وأصبح واقعا بإذن الله . . . بعد توفيق من الله وسنده
اهدي خلاصة الجهد بين دفتي هذه الدراسة إلى معلم البشرية أجمعين، من أعطى
لحياتنا معنى وزينها بالأخلاق والدين النبي الصادق الأمين محمد صلى الله عليه
وسلم

إلى والدين الكريمين حفظهما الله
إلى البروفيسور خينش سنوسي والدكتور المشرف تلعيش خالد والصدیق الذي
ساعدنا ديقش تونسّي

إلى الزميل والأخ ربوح سفيان
والى كليتي كلية الحقوق وعميد الكلية وطاقمه وإلى أساتذتي وجامعتي ووطني
إليهم جميعا اهدي هذا الجهد المتواضع

راجيا من المولى عز وجل أن يعلمنا ما ينفعنا وينفعنا ما يعلمنا، والحمد لله رب
العالمين.

أحسن فضة

إِهْدَاء

قال تعالى (قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك . . ولا تطيب اللحظات إلا

بذكرك . . ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك . . ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة . . ونصح الأمة . . إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من قال الله فيهما (وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)

أبي وأمي

إلى كل عائلتي وزميلي أحسن فضة

إلى منارة العلم والعلماء إلى الصرح الشامخ . كلية الحقوق وجامعة الجلفة إلى الذين حملوا
أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة . أساتذتنا الأفاضل وعلى

رأسهم البروفيسور خينش سنوسي والدكتور المشرف تلعيش خالد .

روح سفيان

تشكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين الذي وفقني لإنجاز هذا العمل

من لم يشكر الناس لم يشكر الله وبعد الحمد

أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ البروفيسور: خنيش سنوسي والأستاذ الدكتور: بن الشارف أحمد

والمشرف الأستاذ الدكتور تلعيث خالد على إنجاز هذه الدراسة

وعلى كل مجهوداته المبذولة طوال إنجازها

وإلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

فضة أحسن

ربوح سفيان

قائمة المختصرات

د.ط: دون طبعة

د.س.ن: دون سنة النشر

ص: صفحة

ص ص: من الصفحة إلى الصفحة

المقدمة

تمهيد:

لقد كانت نهاية الحرب العالمية الثانية ونتائجها نقطة تحول في شكل العالم سياسيا واقتصاديا وفي طبيعة القوى المهيمنة، حيث برزت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي كقطبين عالميين متباينين فكريا، حيث دارت معظم الصراعات العالمية حولهما ومعهما، وتمكنت العديد من الدول من نيل استقلالها، بالإضافة إلى ظهور العديد من المشاكل الدولية وخاصة تلك المتعلقة بالحدود وإنهاء الاستعمار وحق الشعوب في تقرير المصير، موروثه من رحيل الاستعمار الأوروبي الذي استغل النزاعات الحدودية الإقليمية وغيرها من الخلافات لتفاقم العلاقات بين الدول وتوسيع سيطرته على المناطق الغنية بالموارد ولم يكن من دون مساهمة القوى الاستعمارية أن نشأت الصراعات بين البلدان المتجاورة في العالم وخاصة في أفريقيا وآسيا، التي عانت من ويلات الاستعمار بكل أشكاله.

كانت الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الصحراء الغربية - موقعها الجغرافي الذي يربط أفريقيا بأوروبا، بشواطئها الغنية بمختلف أنواع الأسماك، وثرواتها المعدنية والجوفية الثمينة - الدافع الرئيسي وراء مختلف الطموحات الاستعمارية التي شهدتها المنطقة ومن هنا انطلقت الحملة الإسبانية إلى جزر الكناري بالقرب من ساحل الصحراء الغربية في حملتها لتأسيس الحماية الإسبانية على منطقة الصحراء الغربية ابتداء من عام 1884م وكان انسحاب المستعمر الإسباني من منطقة الصحراء الغربية عام 1975م، بعد احتلاله لها لمدة 91 عامًا دون إجراء استفتاء لتقرير المصير كما كان مخططاً له، بداية حرب طويلة بين المغرب وجبهة البوليساريو، إذ تعتبر المملكة المغربية منطقة الصحراء الغربية في المقابل، تطالب جبهة البوليساريو، استناداً إلى حجج تاريخية واجتماعية، باستقلال الإقليم ومنح الشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير، مستندة إلى القانون الدولي والقرارات المختلفة الصادرة عن الأمم المتحدة في هذا الشأن.

كانت الأمم المتحدة قد نجحت في وقت سابق في جمع الطرفين المتنازعين حول طاولة واحدة، تمكنت من خلالها من تقديم خطة للتسوية، تضمنت وقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء لتقرير المصير اليوم، بعد مرور فترة طويلة على عرض الصراع على المجتمع الدولي وثلاثة أمعاء عامين متعاقبين وستة مبعوثين شخصيين.

يُعدّ النزاع في الصحراء الغربية من أطول النزاعات في أفريقيا، إذ يدور منذ عام 1976 بين طرفين رئيسيين: المملكة المغربية من جهة، والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب من جهة أخرى.

وتعتبر المملكة المغربية منطقة الصحراء الغربية امتداداً طبيعياً لأراضيها دليلاً دائماً على حقها الكامل في المنطقة، ورافعة تاريخية واجتماعية مختلفة، ترى فيها المملكة المغرب في صحرائها. أما جبهة البوليساريو، فتطالب بالاستقلال تحت شعار "الصحراء جزء من مغرب المنطقة بمنح الشعب الصحراوي حقه في تقرير مصيره، مستندة إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المختلفة، سواء يصدر عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة قرار يدعو إلى حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، رافعاً شعار "الوطن كله أو الشهادة".

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذه القضية في أن قضية الصحراء الغربية تُعدّ من أبرز المشاكل في شمال أفريقيا، وتحظى باهتمام دولي واسع منذ أكثر من ثلاثة عقود يأتي هذا الاهتمام من أطراف النزاع، الذين يحظون بدعم دولي متباين، بالإضافة إلى أهمية الصحراء الغربية اقتصادياً واستراتيجياً، وما تُمثله من رهانات في منطقة المغرب العربي.

وتكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول قضية تدور فصولها في منطقة ذات أهمية إقليمية ودولية بالغة، فضلاً عن أن موقعها له تداعيات مباشرة وغير مباشرة على العالم العربي، فضلاً عن أن لها تأثيرات بالغة الأهمية على مجرى التحولات والأحداث الكبرى التي شهدتها العالم، خاصة في ظل التركيز الأمريكي الأوروبي وخاصة بعد الانتشار الواسع لما بات يعرف بـ"الإرهاب" والهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى أوروبا، تمثل المنطقة خطأ فاصلاً بين العالمين العربي والغربي، إضافة إلى الثروات التي تحتويها المنطقة، مما جعلها ذات أهمية استراتيجية كبيرة تجعل من الصعب إيجاد حل للصراع.

مبررات اختبار الموضوع:

تعود أسباب اختياري للموضوع المتعلق بنزاع الصحراء الغربية إلى دوافع ذاتية وأخرى موضوعية:

الدوافع الذاتية: من الأسباب الذاتية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي:

- ينتمي إلى المغرب العربي ومن أبناء الصحراء الغربية وأصحاب القضية ومهتم بالدراسة والرغبة في دراسة الموضوع نظراً للتطورات التي شهدتها القضية.

- تشكل قضية الصحراء الغربية أحد المواضيع المهمة للدراسة، والتي تحظى باهتمام المؤسسات الحكومية الجزائرية، وعلى رأسها وزارة الخارجية الجزائرية باعتبارها المؤسسة المنفذة للسياسة الخارجية، والتي تولي اهتماما خاصا لملف الصحراء الغربية اهتمام كبير بالقضية وتطوراتها، نظرا لموقف الجزائر الثابت من هذا النزاع، والمتمثل في تقرير المصير وتمسكها بمبدأ عدم المساس بالحدود التي رسمها الاستعمار حتى لو كان ذلك على حساب بناء الوحدة المغربية.

الدوافع الموضوعية: ومن الأسباب الموضوعية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع هي:

- حصر قضية الصحراء الغربية في مستويين: وطني وإقليمي فعلى المستوى الوطني، يُعَدّ الاهتمام بالقضية ضرورة فرضها وجود النزاع على الحدود الجزائرية ووجود آلاف الصحراويين في مخيمات تندوف الجزائرية. أما على المستوى الإقليمي، فقد شكّل نزاع الصحراء الغربية عائقاً أمام مسار الاتحاد.
- لقد أصبح المغرب العربي ضرورة استراتيجية فرضتها الوقائع الدولية الراهنة كما أن عدم إيجاد حل لهذا الصراع يُنذر بالعودة إلى استخدام السلاح، مما يؤدي بدوره إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي.
- لقد حظي نزاع الصحراء الغربية باهتمام الباحثين والدارسين في مجال العلاقات الدولية والدبلوماسية على حد سواء، لأنه يعكس الصراعات الداخلية التي تخوضها دول المغرب العربي في ظل غياب حكومات ديمقراطية تمثل الأغلبية شعوبها، وإدراك عدم وجود إرادة سياسية لتجاوز الخلاف، لذلك لا بد من معالجة هذه القضية ومعرفة خفاياها والإلمام بكافة جوانبها حتى نستطيع فهم واستشراف مستقبل الصراع في المنطقة وتداعياته على شعوبها في تقرير المصير.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية لقضية الصحراء الغربية، إذ تتداخل فيها الأبعاد التاريخية والقانونية والسياسية، بالإضافة إلى خصوصية منطقة الصحراء. ويمكن تلخيص أهداف الدراسة على النحو التالي:

- تهدف الدراسة إلى مناقشة وتحليل ومقارنة تصفية الاستعمار للقضية من الجوانب التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية وكذلك الجوانب الداخلية والإقليمية، مع محاولة التركيز أكثر على الأدوات المستخدمة من قبل الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية وموقف الجزائر من القضية الصحراوية التي

تعتبر من القضايا العالمية المدرجة في الأمم المتحدة تحت مسمى تصفية الاستعمار وحق الشعوب في تقرير المصير.

- منطقة الصحراء الغربية لها حدود مباشرة مع الجزائر، وبالتالي، ستتأثر الجزائر، الداعم السياسي لجبهة البوليساريو، لا محالة باستمرار النزاع. لذا، فإن استقرار الصحراء الغربية يُمكن الجزائر من العيش بسلام وأمن مع جيرانها في تلك المنطقة، وخاصة المغرب وموريتانيا.
- إن مشكلة الصحراء الغربية حالت دون تحقيق الوحدة المنشودة بين دول المغرب العربي ، وبالتالي فإن الاهتمام بهذا النزاع من قبل الباحثين سوف يساهم في رسم بعض الحلول للنزاع على المستوى الإقليمي، ربما يؤدي إلى حل نهائي يساهم مستقبلا في دعم مسار الوحدة المغاربية.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الموضوع حول ابتعاد الأمم المتحدة تدريجيًا عن تجسيد أهم مبدأ أنشئت من أجله، وهو حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، على غرار إنهاء استعمار الصحراء الغربية. ومن هنا، تبرز الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تسترجع الجمهورية العربية الصحراوية سيادتها وحق تقرير مصيرها في ظل تطبيق الشرعية الدولية؟ وماهي الآليات التي ساهمت بها الجزائر في مساندة القضية الصحراوية لاسترجاع حريتها؟

ومن خلال الإشكالية المطروحة تبرز لنا مجموعة من التساؤلات التي نفككها وهي كالتالي:

- 1- ما المقصود بالقضية الصحراوية والشرعية الدولية؟
- 2- ما المقصود بحق تقرير المصير من خلال القضية الصحراوية؟
- 3- كيف ساهمت الجهود الدبلوماسية الجزائرية في بعث القضية الصحراوية دوليا؟

فرضيات الدراسة:

ومن هذه الإشكالية يمكن طرح الفرضيات التالية:

- كلما كانت تحولات التي يشهدها المجتمع الدولي فعالة كلما أدت إلى تحقيق تطورات جديدة في القضية الصحراوية
- كلما زادت المبادرات الدبلوماسية وفرص التفاوض بين الطرفين المتنازعين، تقاربت وجهات النظر، ومن ثم سُويَ النزاع. وهذا ما حدث بالضبط، ومع ذلك تباينت وجهات النظر.
- إن الدور المتزايد للفاعلين الدبلوماسيين غير الرسميين قد يكون له تأثير حاسم في حل القضية، بعيداً عن حساسيات الدول (القضايا التقليدية المتعلقة بالسيادة والمصلحة الوطنية) التي حالت دون تسوية الصراع واستمراره كما هو لعقود من الزمن.

الإطار المنهجي:

اعتمدنا في هذه الدراسة على عدة مناهج لمعالجة وتغطية كافة الجوانب المتعلقة بالموضوع، وهي على

النحو التالي:

- **المنهج التاريخي:** وقد اتبعت هذا المنهج التاريخي من أجل تناول كل الأفكار المتعلقة بموضوع الدراسة من خلال تتبع زمني وتاريخي، مروراً بكل المراحل التي تطور فيها هذا الموضوع، وصولاً إلى الفكرة التي بلورت التدخل الدولي، خاصة وأننا نتعامل مع موضوع لا يوجد له تعريف محدد في قانون العلاقات الدولية.
- **المنهج التحليلي:** والتي اعتمدنا عليها في تحليل القرارات المتعلقة بمواضيع الدراسة، وكذلك تحليل موقف الجزائر من نماذج التدخل في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

الإقتربات المنهجية:

لقد تم الاعتماد من خلال دراستنا لهذه القضية على الإقتربات التالية:

- **الإقترب القانوني:** حيث يركز في دراسته على الأحداث والمواقف والعلاقات والجوانب القانونية أي على مدى التزام تلك الظواهر بالمعايير والضوابط المتعارف عليها والقواعد المدونة وغير المدونة، إذ يستخدم هذا الإقترب في كيفية معالجة قضية الصحراء الغربية بالنظر إلى أطرافها المباشرة وغير المباشرة.

الاقترب المؤسساتاتي: سيتم الاعتماد عليه لأنه يهتم بدراسة قضية الصحراء الغربية اتجاه منظورها الدولي والإقليمي المتمثل في محكمة العدل الدولية، منظمة الأمم المتحدة.

الاقترب النخبة: من خلال دراستنا لهذا البحث، يمكن الاعتماد على اقترب النخبة الذي تطرقنا فيه إلى الجذور التاريخية لقضية الصحراء الغربية مع ذكر أهم معطياتها (جغرافية، طبيعية، بشرية).

مصادر الدراسة:

لقد تناول موضوع الصحراء الغربية والشرعية الدولية عدة دراسات وأبحاث سابقة سنذكر منها:

- كتاب الأستاذ محمد عصمت بعنوان الشعب الصحراوي قصة وكفاح بكر الصادر عن دار المنارة للدراسات والترجمة في دمشق سنة 2002، ويعتبر من أهم المصادر المتعلقة بتاريخ منطقة الصحراء الغربية.
- كتاب للأستاذ عمر صدوق بعنوان: قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، دراسة قانونية وسياسية عن ديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر لسنة 1982
أما بالنسبة للرسائل الجامعية نذكر أطروحات الدكتوراء:
- استخدام القوة المسلحة في إطار أحكام ميثاق الأمم المتحدة لدكتور بودر بالة صلاح الدين في القانون العام، عن كلية الحقوق بن يوسف بن خدة جامعة الجزائر سنة 2010 الذي سعى من خلال بحثه إلى إمكانية إيجاد صيغة وإجراءات يمكن أخذها بعين الاعتبار في محاولات جديدة من أجل حل سلمي المعقد في الصحراء الغربية.
- أبعاد قضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الثابت لدكتورة لدغش رحيمة ولدغش سليمة عن جامعة زيان عاشور الجلفة، منشورة في مجلة أفاق للعلوم في المجلد الخامس عن العدد 3 لسنة 2020، اللتان سعتا إلى بعض المواقف الجزائرية من القضية الصحراء الغربية.

خطة الدراسة:

ولأجل الإلمام وعرض جميع الأفكار المتعلقة بالموضوع وتسهيلاً للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا دراستنا إلى مقدمة نحن بصددنا وفصلين وخاتمة.

فكان الفصل الأول التعريف بالصحراء الغربية والشرعية الدولية، وقسمناه إلى تمهيد ومبحثين، الأول بعنوان: الصحراء الغربية والذي قسمناه إلى مطلبين، فالمطلب الأول نبذة عن إقليم القضية الصحراوية الغربية والمطلب الثاني التواجد الأجنبي بإقليم الصحراء الغربية.

أما المبحث الثاني بعنوان الشرعية الدولية مقسم بدوره إلى مطلبين، المطلب الأول بعنوان ماهية الشرعية الدولية و المطلب الثاني بعنوان حق تقرير المصير في الشرعية الدولية لننتهي بخلاصة حول ما جاء في الفصل.

والفصل الثاني فقد كان حول دور الجزائر في حق الشعوب في تقرير مصيرها - الصحراء الغربية أنموذجاً - قسمناه أيضاً إلى تمهيد ومبحثين، وكان المبحث الأول تحت عنوان دور الجزائر في تجسيد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وبدوره قسم هذا الأخير إلى مطلبين، فالمطلب الأول جاء باسم الدعم السياسي الجزائري لقضية الصحراوية الغربية في حق تقرير مصيرها والمطلب الثاني احتوى على موقف الجزائر من القضية الصحراوية، أما المبحث الثاني فقد كان معنون بقضية الصحراء الغربية في ظل الدبلوماسية الجزائرية كما احتوى على مطلبين، فأما عن المطلب الأول تمحور حول قضية الصحراء الغربية في إطار الموقف الجزائرية والمطلب الثاني تمحور حول الأهداف الجزائرية من خلال قضية الصحراء الغربية لننتهي فصلنا بخلاصة.

وانتهت الدراسة بخاتمة استعرضت فيها مختلف النتائج والاستنتاجات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في إيجاد حل لمعضلة الصحراء الغربية في إطار حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره.

صعوبات الدراسة:

لا يخلو أي بحث علمي أكاديمي من الصعوبات وهي تحصيل لآبد لنا من ذكرها، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- نقص أو غياب المراجع المتعلقة بالتطورات الأخيرة في قضية الصحراء. ركزنا بحثنا على الكتب التي تتناول هذه القضية، بالإضافة إلى المقالات المنشورة في المجلات والمواقع الإلكترونية، وبعض الرسائل الجامعية.
- ضيق الوقت.
- صعوبة التنقل.

الفصل الأول: التعريف بالصحراء الغربية والشرعية الدولية.

المبحث الأول: الصحراء الغربية:

المطلب الأول: نبذة عن إقليم القضية الصحراوية الغربية.

المطلب الثاني: التواجد الأجنبي بإقليم الصحراء الغربية.

المبحث الثاني: الشرعية الدولية:

المطلب الأول: ماهية الشرعية الدولية.

المطلب الثاني: حق تقرير المصير في الشرعية الدولية.

الفصل الأول: التعريف بالصحراء الغربية والشرعية الدولية.

تمهيد:

شهدت قضية الصحراء الغربية تطورات عديدة منذ اتفاق مدريد الثلاثي، كان أبرزها إعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 27 فبراير/شباط 1976، وانسحاب موريتانيا من الصراع واعترافها بالجمهورية الصحراوية، ثم انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الأفريقية بعد اعتراف تلك المنظمة بالجمهورية الصحراوية، ومن هنا نرى أن الصراع قد تحول من نزاع تصفية الاستعمار الأوروبي وتحرير البلاد إلى صراع مسلح كان يقتصر بشكل مباشر على المغرب وجبهة البوليساريو، يتضمن الإعلان الدولي لحقوق الإنسان الإعلان العالمي لحقوق الشعوب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمواثيق والاتفاقيات الدولية المستمدة منها، ويعتبر الدستور الأعلى أو الأعظم الذي يحتوي على كافة حقوق الإنسان وينطبق على الجميع الأفراد بلا استثناء أو قيد إلا ما هو مبين فيه وفي الأحوال المنصوص عليها فيه فقط، ولذلك فإننا سوف نتطرق في فصلنا هذا إلى:

المبحث الأول: الصحراء الغربية:

المطلب الأول: نبذة عن إقليم القضية الصحراوية الغربية.

المطلب الثاني: التواجد الأجنبي بإقليم الصحراء الغربية.

المبحث الثاني: الشرعية الدولية:

المطلب الأول: ماهية الشرعية الدولية.

المطلب الثاني: حق تقرير المصير في الشرعية الدولية.

المبحث الأول: الصحراء الغربية:

المطلب الأول: نبذة عن إقليم القضية الصحراوية الغربية.

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن إقليم الصحراء الغربية

بفضل الموقع الاستراتيجي لمنطقة الصحراء الغربية شهدت هذه المنطقة وصول العديد من الشعوب، من الشمال والجنوب عبر المحيط الأطلسي من الغرب، وأفريقيا وأوروبا.

كانت الاتصالات الأولى مع منطقة الصحراء الغربية من قبل الدول الأوروبية داخل حدودها الحالية، باستثناء بعض التداخلات بين هذه المنطقة ومناطق الدول المجاورة¹، مع العلم أن الحدود الحالية لمعظم الدول الإفريقية شمالاً أو جنوباً هي حدود موروثية عن الاستعمار، وفي هذا الصدد فقد أشار ميثاق الوحدة الإفريقية سابقاً إلى ضرورة احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار لتجنب النزاعات الحدودية بين الدول، وفي السياق ذاته يقول المؤرخون إنه خلال عام 1454م نزل أحد المستعمرين كان من الإسبان، واسمه ديبغو غارسيا Diego Garcia، يسيطرون على جزر الكناري، وبعد استقراره انطلقت حملة إسبانية نحو منطقة الصحراء الغربية، خلال هذه الفترة، تمكن الإسبان من إنشاء برج مراقبة على ساحل الصحراء الغربية، وأطلقوا عليه اسم سانتا كروز دو مار Santa Cruz Santa Cruz²

ولكن خلال عام 1524، تمكنت بعض القبائل الصحراوية من تدمير قلعة سانتا كروز، وكانت النتيجة أن الإسبان فروا من هذه المنطقة، وحولوا اهتمامهم مؤقتاً بمنطقة الصحراء الغربية إلى أجزاء أخرى من قارة أمريكا الجنوبية³، خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، عادت مجموعة من المستوطنين الإسبان إلى جزر الكناري وأطلقوا بعد ذلك حملات في منطقة الصحراء الغربية بحثاً عن الذهب.

تميزت هذه الفترة، حتى القرن التاسع عشر، بانخراط القبائل الصحراوية في معارك مريرة ضد الطموحات الأجنبية، وخاصة الحملات الأوروبية التي حاولت السيطرة على المنطقة. في عام 1638، تمكن الهولنديون

¹ Tony Hadjes, Sahara Occidental, origine et jeux une guerre au desert L'hormattan, Paris, P 125

² بكر محمد عصمت، الشعب الصحراوي قصة وكفاح، دار البحري للدراسات والنشر، دمشق، ط1، 2002، ص24

³ المرجع نفسه، ص 25

من الاستيلاء على جزيرتي إرج وبن، ما ميز هذه الفترة هو دخول المستوطنين الأوروبيين الفرنسيين في صراعات السيطرة على الصحراء الغربية، والتي استمرت إلى أن عقدت الدول الأوروبية عدة اتفاقيات بشأن تقسيم المستعمرات فيما بينها، وسرعان ما نشأت مجموعات مكثفة على القواعد التي أقامها الإنجليز.¹

وتواصلت المحاولات الأوروبية، وخاصة الإسبانية لاحتلال منطقة الصحراء الغربية، على الرغم من أن إسبانيا لم تكن الدولة المهمة الوحيدة في المنطقة، كما ذكرنا آنفاً، بل إن العديد من القوى الاستعمارية، مثل فرنسا، كانت تتقاسم هذا الموقف.

أهم ما يميز هذه الفترة التي تميزت بها المنطقة هو أن الحملات الأوروبية المكونة من عدة أعراق، حاولت كل منها السيطرة على المنطقة بشكل فردي، وكانت تواجه دائماً القبائل الصحراوية.

أجمع المؤرخون على أن أول حملة استكشاف حقيقية في منطقة الصحراء الغربية بدأت سنة 1850 مع تزايد اهتمام المستعمرات بالمنطقة، وبدأت في إنهاء سيطرة مركز نفوذها على المنطقة، وتمكنت إسبانيا من دخول منطقة وادي الذهب وأعلنتها منطقة محمية من جانبها وبدأت مفاوضات مع فرنسا التي كانت متواجدة في المنطقة، وأن تتعرف إسبانيا على النفوذ الإسباني في وادي الذهب، استطاعت أن توسع نفوذها على منطقة وادي الذهب ابتداءً من عام 1884.

الفرع الثاني: الجذور التاريخية للنزاع في الحركة الصحراء الغربية:

أولاً: حول أصل سكان الصحراء الغربية:

يختلف المؤرخون حول الشعوب التي سكنت الصحراء الغربية قبل وصول العرب، ويعتقد البعض أن هذه المنطقة كانت مأهولة بالسكان المقيمين في أفريقيا السوداء، ثم البربر الذين هاجروا من شمال أفريقيا، كان البربر ينقسمون إلى فريقين: الصنهاجة والزناتة.²

وتشير بعض الدراسات إلى أن سكان الساقية الحمراء ووادي الذهب ينحدرون من سلالة الفاتح العربي الحسن بن النعمان وأبنائه الذين قدموا إلى الصحراء الغربية فاتحين³، وتأثرت منطقة الصحراء الغربية أيضاً

¹ عبد الوهاب، البوليساريو جيش و شعب، دار المنارة للدراسات و الترجمة، دمشق، ط1، 1987، ص48

² خليل بديع ليلي، ضوء و ملامح عن السياقة الحمراء و وادي الذهب، دار المسيرة، ط1، بيروت، 1976، ص1

³ معارف إسماعيل، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص6

بوصول الهلالين، ولا سيما الساقية الحمراء، خلال فترة تواجدهم في المنطقة، كانت لهم صدامات مع قبائل الصنهاجة، حيث كانوا يتركزون في نقاط تمكنهم من السيطرة على المياه والمعيشة، مما تسبب في استمرار الصراع بينهم لقرون، وكان الصراع يحسم لصالح القبائل العربية ضد البربر.

ويقول المؤرخون إن الفاتحين العرب لم يتمكنوا من السيطرة على القبائل البربرية إلا بمساعدة ملوك المغرب، استغلت السلطات المغربية هذه الفترة التاريخية لعرض النزاع على محكمة العدل الدولية.

أما القبائل التي سكنت الصحراء الغربية فهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

- الرقيبان: أصلهم من البربر الصنهاجة، وهم قبائل تنتقل من مكان إلى آخر بحثاً عن الكأ والماء.
 - التكنة: أصلهم أيضاً من البربر الصنهاجة وينقسمون إلى ثلاث قبائل: "الأزرق" و"آيت لحسن" و"لقون". تنتشر بين جنوب المغرب والساقية الحمراء.
 - قبائل أولاد دليم: تعتبر من القبائل المقاتلة وهي من أصول عربية. ويحتلون جنوب غرب وادي الذهب.
- ويقول المؤرخون إنهم كانوا أول قبيلة واجهت الهجمات الإسبانية على ساحل وادي الذهب عام 1884.¹

ثانياً: حول الأهمية الاستراتيجية والثروات الطبيعية:

تغطي الصحراء الغربية مساحة قدرها 266 ألف كيلومتر مربع، وتقع في شمال غرب أفريقيا، يحدها الجزائر من الشرق، وموريتانيا من الجنوب، والمملكة المغربية من الشمال، والمحيط الأطلسي من الغرب، أكبر مدنها هي العيون العاصمة، حيث يتركز معظم السكان.

إن موقع الصحراء الغربية على الساحل الشرقي للمحيط الأطلسي ووجود بعض الموارد الطبيعية والمعدنية يعطي هذه المنطقة أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لبعض الدول الساحلية.²

تعتبر منطقة الصحراء الغربية امتداداً طبيعياً للصحراء الكبرى، حيث تبدأ على ساحل المحيط الأطلسي وتمتد إلى مصر والسودان والمملكة العربية السعودية في الشرق، وتقدر مساحة هذه القارة بحوالي 266 ألف

¹ خليل بديع ليلي، المرجع السابق ص22

² مصطفى الكتاب، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، ط1، دمشق، د.س.ن، ص131.

كيلومتر مربع، أي أكثر من نصف مساحة إسبانيا وفرنسا، أما فيما يتعلق بالسواحل، فإن الصحراء الغربية تتمتع بساحل واحد يبلغ طوله 1062 كيلومترا مربعا، ويمتد على طول المحيط الأطلسي.

تحتوي الصحراء الغربية على ثروات طبيعية ومعادن أهمها الفوسفات والحديد والنفط والغاز الطبيعي إضافة إلى الثروة السمكية الهائلة التي تحتويها السواحل الصحراوية المطلة على المحيط الأطلسي، ويعتبر الفوسفات من أهم المعادن المكتشفة في الصحراء الغربية، حيث تصل احتياطياته إلى أكثر من مليار طن، بالإضافة إلى الفوسفات هناك النفط والغاز الطبيعي، ولكنهما أقل أهمية من البترول.

إن موقع الصحراء الغربية بين المغرب شمالاً وموريتانيا جنوباً، وساحلها الطويل على المحيط الأطلسي، يمنحها أهمية استراتيجية كبيرة.

إن الهجمات الاستعمارية على هذه المنطقة دليل واضح على ذلك، حيث أن وجودهم في هذه المنطقة سمح لهم بحمايتهم وضرب الحركات الشعبية في شمال وغرب إفريقيا، كما حافظوا على وجودهم في جزر الكناري، ناهيك عن الأهمية التجارية التي كانت تربط الشمال بالجنوب في تجارة الذهب والعبيد.¹

¹ هارون علي أحمد، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998، ص19

المطلب الثاني: التواجد الأجنبي بإقليم الصحراء الغربية:

لقد كانت منطقة شمال أفريقيا وخاصة تلك المطلة على البحر، دائما موضع طمع أوروبي منذ العصور القديمة، وفي حين استولت فرنسا وبريطانيا العظمى على حصة الأسد من المستعمرات الأفريقية والآسيوية، كانت إسبانيا أكثر اهتماما بمناطق أخرى، ولا سيما الصحراء الغربية ومع ذلك، تمكنت إسبانيا من توسيع نفوذها على جزر الكناري، ثم سواحل الصحراء الغربية، ابتداءً من عام 1884، ثم عادت هذه المنطقة إلى المغرب في بداية عام 1976.

الفرع الأول: الاحتلال الإسباني للصحراء الغربية

بدأ احتلال إسبانيا للصحراء الغربية في عام 1884 مع دخول القوات الإسبانية إلى ساحل الذهب، لكن إسبانيا لم توسع سيطرتها على المنطقة حتى عام 1956، ويقسم بعض المؤرخين احتلال إسبانيا للمنطقة إلى ثلاث مراحل¹:

- المرحلة الأولى: كان الاحتلال الإسباني مقتصرًا على منطقة وادي الذهب الفترة الممتدة بين 1884 و1900²
- المرحلة الثانية: تتميز بترسيم الحدود مع فرنسا باتفاقيات أهمها اتفاقية باريس، وتمتد من 1900 إلى 1912
- المرحلة الثالثة: هذه هي المرحلة التي بسطت فيها إسبانيا نفوذها على كامل منطقة الصحراء، من عام 912 إلى عام 1956، وأهم ما يميز هذه المرحلة هو التوسع الفرنسي على حساب جنوب المغرب وجنوب الصحراء الجزائر وموريتانيا ومناطق أخرى، وفي هذه الأثناء استغلت إسبانيا الفرصة ومعاهداتها مع فرنسا ومعارك الصحراويين مع المحتل الفرنسي التي استمرت من عام 1923 إلى عام 1934،

¹ MALEK Boualem, la question du Sahara occidental et le droit international, op. cit., p. 60,

² أرزقي محمد نسيب، دور منظمة الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، سنة 1980

ووصلت إسبانيا في 18 أبريل/نيسان 1934 إلى مدينة إيفي Ayfi¹ في هذه الأثناء إلى مدينة السمارة Samara، وبعد ذلك استطاعت أن تبسط نفوذها على كامل التراب الصحراوي في سنة 1956

الفرع الثاني: التواجد المغربي بالصحراء الغربية.

تعود مطالبات المغرب بالصحراء الغربية إلى منتصف خمسينيات القرن العشرين، عندما نشر حزب الاستقلال، بقيادة علال الفاسي، الكتاب الأبيض، الذي ذكر أن للمغرب طموحات إقليمية فيما يتعلق بمدينتي بشار وتندوف الجزائريتين، وكذلك أجزاء من مالي والسنغال، والمجموعة الموريتانية بأكملها، ومنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب.²

وكانت السلطات المغربية التي كانت تقتصر آنذاك على الملك محمد الخامس، تتبع المطالب الحزبية، وكان ذلك مكرساً بشكل واضح في الدساتير المغربية، ومن الجدير بالذكر أنه منذ أن أعلنت إسبانيا عن نيتها إجراء استفتاء في الصحراء الغربية عام 1974، وأظهرت فكرة إمكانية انسحابها من منطقة الصحراء الغربية طبقاً للقرار الأممي رقم 1514 المتعلق بحق الشعوب المستعمرة في نيل الاستقلال.

وبدأت السلطات الملكية تنتظر الفرصة المناسبة للتوغل في الأراضي الصحراوية التي كانت تعتقد، ولا تزال تعتقد، أنها جزء لا يتجزأ من التراب المغربي،³ لكن قبل دخول الجيوش المغربية إلى منطقة الصحراء في أوائل عام 1976، تجدر الإشارة إلى أن عام 1975 كان حاسماً بالنسبة للقضية الصحراوية، حيث شهد وصول أول بعثة لتقصي الحقائق تابعة للأمم المتحدة إلى الصحراء، كما شهد عرض النزاع على محكمة العدل الدولية،⁴ واستغلت السلطات المغربية نتائج الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لتقول إنه لصالح المغرب، وفي اليوم الذي صدرت فيه نتائج الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، أي في 16 أكتوبر/تشرين الأول 1975، وجه الملك الحسن الثاني خطاباً إلى الشعب المغربي قال فيه: [أن محكمة العدل

¹ عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 1986، ص21

² بنعمر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، ط2، سنة 1987، ص251

³ الداهية ولد محمد فال، قضية الصحراء الغربية: مقارنة للحلول المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد38، ربيع2013، ص43

⁴ Maurice Barbier, op.cit., P. 158.

الدولية أكدت أن هناك روابط قانونية بين المغرب وإقليم الصحراء الغربية¹، وفي هذا الخطاب أعلن ملك المغرب أنه سيتم تنظيم مسيرة سلمية يشارك فيها نحو 350 ألف شخص نحو الصحراء الغربية لإعادة الإقليم إلى المغرب.

إن المسيرة التي أعلن عنها ملك المغرب، والتي أطلق عليها اسم المسيرة الخضراء، كانت في الواقع مبادرة من المعارضة المغربية، ممثلة بشكل رئيسي في حزب الاستقلال، وكانت تهدف إلى وضع إسبانيا والأمم المتحدة في مواجهة الحكومة.

لقد أجبرهم الواقع على فتح مفاوضات مباشرة مع المغرب للاعتراف بمغربية هذه المنطقة، وأمام الضغوط المغربية وإطلاق العملية في أوائل نوفمبر/تشرين الثاني 1975، تم توقيع اتفاقية مدريد في 14 نوفمبر/تشرين الثاني 1975 بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا، وقد نصت هذه الاتفاقية على أن تنقل إسبانيا إدارة الأراضي الصحراوية إلى المغرب وموريتانيا بحيث تسمح هذه الاتفاقية للمغرب وموريتانيا بإدارة المنطقة، على الأقل بشكل مشترك.

حتى أن إسبانيا سحبت إدارتها وجيشها من المنطقة، وهو ما كانت تخطط له في نهاية فبراير/شباط 1976، إلا أن اتفاق مدريد في الواقع كان تنازلاً واضحاً من إسبانيا عن المنطقة لصالح المغرب وموريتانيا. والدليل هو وجود اتفاقية سرية بين المغرب وموريتانيا، يعود تاريخها إلى عام 1975.

ومن ناحية أخرى، هناك أيضاً اتفاق سري بين إسبانيا والمغرب، تحتفظ إسبانيا بموجبه بحق مواصلة استغلال منجم الفوسفات ببوكراع، وفي المقابل تتسحب من الإقليم لصالح المغرب، ويعتقد أغلب المؤرخين أن اتفاقية مدريد كانت تهدف إلى إخفاء الغزو المغربي للأراضي الصحراوية، وكانت تتضمن نقل السيطرة الإدارية على المنطقة إلى المغرب وموريتانيا.

وكان هدفها الأساسي هو التنازل عن الإقليم للمغرب وموريتانيا، في انتهاك لقواعد الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي أكدت -ولا تزال تؤكد- حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

ومن الناحية القانونية فإن الاتفاقية تنتهك ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، حيث أن ميثاق الأمم المتحدة لا يسمح للدول الاستعمارية بالتخلي عن أراضيها المستعمرة إلا من خلال إجراء استفتاء لتقرير

¹ Did,p,159

المصير¹، وتعزز بعد ذلك الوجود المغربي في الصحراء الغربية، حيث غزت الجيوش المغربية الصحراء بقيادة العقيد "الدليمي" بجيش يبلغ تعدادة نحو 5000 رجل.

ورغم أن غزو المغرب للصحراء الغربية حظي بدعم بعض الدول العربية، إلا أن الجزائر عارضته بشدة، مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، خاصة بعد اعتراف الجزائر بميلاد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، وقد أدانت واستنكرت أغلب الدول الاشتراكية السابقة هذا الغزو على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

لكن إحدى نتائج دخول المغرب إلى الصحراء الغربية كانت تكثيف العمليات المسلحة من قبل جبهة البوليساريو، واندلعت حرب عسكرية بين القوات المغربية وجبهة البوليساريو. ولم يتم إعلان وقف إطلاق النار إلا بعد موافقة المغرب وجبهة البوليساريو على خطة التسوية التي أعدتها الأمم المتحدة في 6 سبتمبر/أيلول 1991.

¹ الغنيمي محمد طلعت، بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي، نشأة المعارف، الإسكندرية، ط1، سنة 1974، ص 52

المبحث الثاني: الشرعية الدولية:

المطلب الأول: ماهية الشرعية الدولية:

الفرع الأول: مفهوم الشرعية الدولية

الشرعية لغة :

الشرعية لغةً هي الصراط المستقيم أو ما شرعه الله لعباده، ويعني أيضا نصيا أو قانونيا، أي وجود نص قانوني يجب إتباعه، أي أن المشرع القانوني هو المسؤول عن تحديد النموذج الأصلي.¹

الشرعية في اللغة العربية: الشريعة، والتشريع، والمشروع، والشريعة كلها من أصل لغوي واحد وهو الشريعة، وهي لغة البيان والإظهار، ويقال إن شريعة الله هي كذا وكذا، أي: جعلها منهاجا ومنهجاً، الشريعة هي المرادف للشريعة، وهي ما شرعه الله لعباده من الأحكام.²

الشرعية اصطلاحاً :

لقد بذلت محاولات عديدة من قبل الفقهاء والمؤلفين للوصول إلى تعريف محدد لمفهوم الشرعية وتبنيته، وذلك من خلال مدارس فكرية ودراسات تحليلية مختلفة...

يعتقد البعض أن "الشرعية تتحقق عندما يتغير تصور النخبة الحاكمة لنفسها وتقدير أغلبية المجتمع لها..." متسق ومنسجم بشكل عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع وبما يحافظ على تماسك المجتمع.³

¹ السيد أبو عطية، الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، [ب، س، ن] ص 45

² سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مفهوم الشرعية تاريخ الاطلاع 2025/05/26: القاهرة، تاريخ الاطلاع على الساعة 20:31: متوفر على الموقع الإلكتروني

<http://ashahed2000.tripod.com/mfaheem/3.html>

³ محمد عبد الرحمن إسماعيل الذاري، مدى انطباق الشرعية على نظام العقوبات الدولية، ط1، اليمن، دراسة بحثية لمركز

المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان 2005، ص 31

وبحسب ابن منظور فإن الشرعية هي "الوسيلة الأعظم التي يشرع بها الناس عموماً"، كما أقر بذلك ابن خلدون وماكس فيبر من جهة، والمدارس الحديثة في العلوم السياسية والقانون الدولي من جهة أخرى.

تعتمد الشرعية على مبدأ التوافق: العقد بين طرفي العلاقة السياسية، أي القائد والمحكوم، وموضوع القرار، والقوي والضعيف.¹

عرّف الأستاذان جوزيف بارتيليمي وبول دويس الشرعية بأنها: السيطرة على القانون وإعلان سموه وتعالیه، ورفض السيطرة ورفض مبدأ إعفاء السلطة من الخضوع للقانون، وحاولا تحليل فكرة الشرعية، فذكرا ثلاثة مواقف أساسية الأول: فرض احترام القانون على الأفراد، والثاني: فرض احترام القانون على السلطات دون مصدره، والأخير: فرض احترام القانون على مصدره نفسه ما دام لم يبلغه أو يعدله، ثم أوضحنا أن هذا الموقف الأخير هو المعيار الحقيقي لسيادة القانون.²

تعرف الموسوعة الاجتماعية الدولية الشرعية بأنها: "الأسس التي تعتمد عليها السلطة الحاكمة في ممارسة سلطتها، وتستند إلى حق الحكومة في ممارسة سلطتها وقبول المحكومين لهذا الحق".³

إن "الشرعية" تتجسد دائماً في أحكام القانون، سواء كان هذا القانون وطنياً أو دولياً، مفهوم هذا المبدأ في القانون الداخلي هو خضوع السلطات العامة للدولة والمواطنين للقانون، مما يعني أن جميع تصرفات السلطات العامة والأفراد يجب أن تتوافق مع القواعد القانونية المعمول بها⁴، وعلى المستوى الداخلي نرى أن الشرعية تتجسد فيما نصت عليه نصوص القانون الداخلي في فروعها المختلفة، وتفرض الشرعية على

¹ هيثم مناع، احتضار الشرعية الدولية، تاريخ الاطلاع 2025-5-26، على الساعة 20:45، متوفر على موقع الإلكتروني: <http://www.achr.mu/stu18.h>

² عاطف علي الصالحي، مشروعية التدخل الدولي وفقاً لقواعد القانون الدولي العام، ط1، القاهرة: دار النهضة العربية، 2009، ص16،

³ سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل: المرجع السابق.

⁴ خالد أحمد عثمان، "مفهوم الشرعية الدولية ومصادرها"، تاريخ النشر 24 أبريل 2010، تاريخ الإطلاع 2025-5-26، على الساعة 20:55، متوفر على الموقع الإلكتروني:

http://www.aleqt.com/2010/04/24/artecle_383515.htm

المستوى الداخلي بفرض أحكام القانون الداخلي، وتنتهك الشرعية بمخالفة أحد أحكام القانون، وهذا على مستوى الأنظمة الداخلية.¹

إن مفهوم الشرعية على المستوى الدولي ليس بعيداً عن مفهومها على المستوى الداخلي، إذا فهمنا من الشرعية الدولية ضرورة تطبيق قواعد القانون الدولي العام الداخلي على جميع الأفعال الصادرة عن الأشخاص الخاضعين لهذا القانون، وهم في الأساس الدول والمنظمات الدولية²، إن الشرعية الدولية تتجسد في أحكام القانون الدولي أيا كان مصدر هو لذلك فإن فرض الشرعية الدولية هو فرض أحكام القانون الدولي على المتضررين منها، وانتهاك الشرعية الدولية هو انتهاك لأحكام ذلك القانون.³

وذهب فريق آخر إلى أن مصطلح الشرعية يشير بدوره إلى مصطلحين ينبغي التمييز بينهما، وهما: مصطلح الشرعية القانونية الدولية، الذي يعني: موافقة الأفعال الدولية لقوة من قوى المجتمع الدولي (سواء كانت دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية) على قواعد القانون العام الدولي المعمول به".

إن مصطلح الشرعية السياسية الدولية هو مصطلح: يتجاوز المعنى القانوني الشكلي المحض، بحيث يشمل منح صيغة من الرضا أو القبول الدولي العام لعمل دولي معين، استناداً إلى القيم أو المعايير السياسية المقبولة عموماً أو التي ينبغي قبولها على المستوى الدولي ذي الصلة، وبشكل يعزز مصداقية الطرف، أو الأطراف التي ارتكبت مثل هذا الفعل، وهو أيضاً: وجوب تطبيق قواعد القانون الدولي على جميع التصرفات الصادرة عن أشخاص هذا القانون في كل ما يتعلق بعلاقاتهم المتبادلة، ويعني ذلك ضرورة وجود نصوص قانونية دولية سابقة، وضرورة أن يكون أي إجراء قانوني دولي لاحق وفقاً لهذه النصوص، لأن الشرعية عموماً تعني وجود نص قانوني.

الشرعية الدولية مصطلح مكون من كلمتين، لكل منهما بريق خاص، الخوف والاحترام، وهي تعبر مجتمعة عن خضوع المجتمع الدولي لأسس العدالة التي أرساها المجتمع الدولي، والتي لا فرق فيها بين القوي والضعيف، أو الغني والفقير.

¹ ماهر عبد المنعم أبو يونس، استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية، الإسكندرية: المكتبة المصرية، ط1، 2004، ص18

² خالد أحمد عثمان، مفهوم الشرعية الدولية ومصادرها، تاريخ النشر 24 أبريل 2010، تاريخ الاطلاع: 2025-5-26، على الساعة 21:30، متوفر على الموقع الإلكتروني:

http://www.aleqt.com/2010/04/24/artecle_383515.html

³ ماهر عبد المنعم أبو أنس، مرجع السابق، ص18

الشرعية كلمة مشتقة من كلمة "الشرعية" كما ذكرنا سابقاً، وهي بشكل عام تعتبر مجموعة من القواعد القانونية التي يخضع لها مجتمع ما، والمجتمع المقصود هنا هو المجتمع الدولي، أما كلمة "دولي" فهي تعني افتراض وجود بناء مجتمع أو أسرة قادرة على إدارة نفسها ذاتياً من الداخل وتتميز خارجياً بروابط المساواة والحياة في سلام، إن سر ظهور "الدولية" في التاريخ الحديث يكمن في الرغبة في استبدال الفوضى الدولية بالنظام الدولي.¹

ولكن هناك تعريف للشرعية الدولية يتبناه البعض وهو أنها: المرجع الذي يتم من خلاله قياس مدى الانحراف أو الخروج عنها في سلوك الدولة والمجتمع الدولي²، وهي أيضاً المرجع القانوني الذي كان موضع إجماع عالمي، مثل مبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، وبالتالي فإن مفهوم الشرعية الدولية يعني ضرورة وجود نصوص قانونية مسبقة.³

في حين أن هناك من يعرفها - الشرعية الدولية - ويتشدد في تحديد محتواها بأنها: قواعد لا خلاف عليها بين أعضاء المجتمع الدولي أياً كان مصدرها، إلا أنه يبدو أن هذا التعريف هو المعنى الضيق للشرعية الدولية، بينما معناها الواسع هو الذي ينطبق عليه معيار الشرعية الدولية، أي الشرعية القانونية⁴. ومن خلال ما ناقشناه سابقاً نحاول أن نضع تعريفاً خاصاً لمفهوم الشرعية الدولية، والتي تعني في رأينا: جميع الأحكام والقواعد والاتفاقيات والمبادئ المنصوص عليها في القانون الدولي والتي تصدر بموافقة واتفاق إرادات أشخاص القانون الدولي (دول، مجموعات دول، منظمات) أياً كان مصدرها، ولا يجوز الاتفاق على إن انتهاك هذا المبدأ بإنشاء معاهدة ثنائية أو جماعية وعدم مراعاة الاتفاقيات القانونية البعيدة عن إرادة المجتمع الدولي والتي هي المحدد الوحيد لمدى انحراف العمل الدولي (السلوك الدولي) أو عدم صدوره من أشخاص عن القانون الدولي وما اتفق عليه المجتمع الدولي.

¹ محمود صالح العادلي، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1 [ب، س، ن]، ص9

² جمال حمود الضمور، مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي ضد ليبيا، السودان، الصومال، ط1، الأردن: الشركة الجديدة للطباعة والنشر، 2006، ص106.

³ محمد عبد الرحمن إسماعيل الذاري، المرجع نفسه، ص32

⁴ محمد عبد الرحمن إسماعيل الذاري، المرجع السابق، ص33

ومن خلال التعريفات السابقة للشرعية الدولية يمكن استخلاص خصائصها العامة على النحو التالي:¹

- 1- الشرعية الدولية هي العليا ولا يعلو عليها شيء في المجتمع الدولي.
- 2- الشرعية الدولية تعتمد على القانون الدولي وليس على تصرفات دولة معينة أو مجموعة من الدول. الشرعية الدولية هي التي تحكم تصرفات الدول، وليس العكس.
- 3- لا يجوز لأي شخص أو آلية من آليات القانون الدولي أن تحدد أو تتحكم في الشرعية الدولية بقرار أو أكثر، أو بعمل أو عمل دولي واحد أو أكثر.
- 4- إن الشرعية الدولية ثابتة لا تتغير، ولكنها تتوسع في المضمون لا في المعنى، وفقاً للعرف الدولي والقواعد والمبادئ التي قد يتم إدخالها والتي تم قبولها ودعمها وتطبيقها من قبل المجتمع الدولي، وعليه فإن الشرعية الدولية تعني سيادة وسلطة أحكام القانون الدولي العام على أحكام النظم القانونية الأخرى، وهو يمثل سيادة منطق القانون والعدالة في المجتمع الدولي.

وهذا يتعارض إذن مع فكرة سيادة قانون القوة، لأن القوة تخضع للقانون في إطار الشرعية الدولية، والقانون ليس بالضرورة أن يخضع للقوة.

كما أن الشرعية الدولية تعكس إرادة المجتمع الدولي ككل، وليس إرادة أي دولة بمفردها، مهما كانت قوية أو مهيمنة داخل المجتمع الدولي، ولذلك لا يمكن لهذه الدولة وحدها أن تحدد مفهوم الشرعية الدولية²

الفرع الثاني: مصادر وقواعد الشرعية الدولية.

لقد تطورت أحكام القانون الدولي مع إنشاء الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، التي تضمن ميثاقها أحكاماً شكلت ثورة على مبادئ القانون الدولي، وذلك بتجريم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، وتطوير نظام الأمن الجماعي ونظام العقوبات الدولية الذي تضمنه، وقد أصبح ميثاق الأمم المتحدة، أكثر تطوراً مما كان معروفاً في زمن عصبة الأمم، القانون الأساسي للمجتمع الدولي، وأصبحت أحكامه تسمو على جميع الأحكام الأخرى، والالتزامات التي يتضمنها تسمو على الالتزامات

¹ السيد مصطفى أحمد أبو الخير، "غوانتنامو والشرعية الدولية"، تاريخ النشر 2009-1-21، تاريخ الاطلاع 2025-5-26، على الساعة: 23:00 متوفر على الموقع الإلكتروني:

<http://montada.echoroukonline.com/archive/indx/t-61500.html>

² بوبر بالة صلاح الدين، استخدام القوة المسلحة في إطار أحكام ميثاق الأمم المتحدة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في

القانون العام، بن يوسف بن خدة كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2010 ص196

الأخرى وفقاً لنص المادة 103 من الميثاق، ومن ثم فرض أحكام ميثاق الأمم المتحدة بعد فرض الشرعية الدولية في العصر الحالي.¹ وبناء على ذلك فإن الشرعية الدولية تتضمن العديد من المصادر والقواعد، والتي سنحاول تناولها على النحو التالي:

أولاً: مصادر الشرعية الدولية:

وتتمثل خصائص الشرعية الدولية فيما تقرره النصوص والقواعد القانونية الدولية من مصادرها المختلفة، بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية المتعددة الأطراف التي قبلتها كافة أعضاء المجتمع الدولي²، ولذلك تعتبر الشرعية الدولية مصدر القواعد الملزمة في العلاقات الدولية. وعليه فإن الشرعية الدولية بهذا المعنى ترتكز على مجموعة من العناصر التالية:

أ- المعاهدات الدولية العامة والخاصة، التي تضع قواعد معترف بها صراحة من قبل أعضاء المجتمع الدولي (الدول والمنظمات الدولية)

ب- الأعراف الدولية المعمول بها والتي تعتبر قانوناً يدل عليه كثرة الاستعمال، أي ما تعبر عنه الأعراف الدولية المتفق عليها سواء تم تقنينها أو في طور التقنين.

ت- المبادئ العامة للقانون التي أقرها المجتمع الدولي وقبلتها دول المجتمع الدولي. وهذه الأسئلة عديدة، بعضها يتعلق بالمبادئ القانونية، وبعضها الآخر يتعلق بإجراءات التقاضي.

ث- قرارات المحاكم الدولية ومحكمة العدل الدولية.

ج- قرارات وتوصيات المنظمات الدولية أو الإقليمية، بشرط ألا تتعارض هذه القرارات أو التوصيات مع القواعد العامة الواردة في أحكام ميثاق الأمم المتحدة، أو في المعاهدات القانونية التي تحكم مسألة دولية عامة لا تخص مجموعة من الدول³، وهكذا، إذا أنشأت المنظمة قاعدة قانونية بموجب القرارات التي يمكنها اتخاذها، فإن هذه القاعدة تصبح المصدر الرسمي لهذه القواعد.⁴

¹ ماهر عبد المنعم أبو أنس، مرجع السابق، ص 18

² المرجع نفسه.

³ جمال حمود الضمور، المرجع السابق، ص 109

⁴ الغنيمي محمد طلعت، المرجع السابق، ص 408

ثانياً: قواعد المشروعية الدولية:

إن قواعد الشرعية الدولية كثيرة جداً بحيث لا يمكن إحصائها، وهي أيضاً قواعد راسخة في ضمير المجتمع الدولي، تستند إلى مجموعة من المبادئ التي تركز على قيم العدل والإنصاف، وعلى قواعد المساواة في السيادة واحترام شخصية الدول، ومن ثم فإن الاستشهاد بالقواعد الأكثر أهمية يمكن أن يوضح مدى خطورة التفسير الأحادي الجانب.

إن الشرعية الدولية لها قواعد يقصد بها أن تكون جماعية، وتقرب من طبيعة الشرعية، ومن بين هذه القواعد تلك التي تركز عليها الشرعية الدولية في مفهومها العالمي¹، يمكننا التطرق إلى أبرزها على النحو التالي:²

أ- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ب- عدم التهديد أو استعمال القوة.

ت- المساواة في السيادة بين الدول.

ث- الحق في السيادة الدائمة على الموارد والثروات الطبيعية.

ج- حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ح- احترام حقوق الإنسان دون تمييز على أساس الجنس أو الدين أو اللون أو اللغة.

خ- المسؤولية الدولية.

د- أن تتعهد الدول بتسوية منازعاتها الدولية بالطرق السلمية، بما لا يهدد السلم والأمن الدوليين ولا يتعارض مع العدالة.

ذ- التزام الدول بتنفيذ التزاماتها الدولية وفقاً لمقتضيات حسن النية.

ر- التعاون مع المنظمات الدولية (الأمم المتحدة) للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وفي الوقت نفسه الامتناع عن مساعدة دولة تعاقبها تلك المنظمة بعقوبات دولية...، ولكن بشرط أن يكون قرار تلك العقوبات وتنفيذها متفقاً مع الشرعية الدولية، وغير متفق مع أهداف دولة أو مجموعة دول تستخدم سلطاتها بقصد الانحراف عن تلك الشرعية.

ز- احترام قواعد ومبادئ الشرعية الدولية من قبل الدول غير الأعضاء في المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة.

¹عاطف علي الصالحي، مرجع سابق، ص 20

²محمد عبد الرحمن إسماعيل الذاري، المرجع السابق، ص 36

هذه القواعد ما هي إلا عينة من قواعد الشرعية الكثيرة.¹، إنها ليست وحدها التي تحكم أو ينبغي لها أن تحكم سلوك الدول من أجل تحقيق هدف يعود بالنفع على الجميع²، هذه هي القواعد التي تم على أساسها إرساء العمل في القانون الدولي العام، والتي استنتجت منها مجموعة من الوقائع، والتي أسست جميعها البنية التشريعية للمجتمع الدولي المعاصر،³ وعلى أية حال، فإن هذه هي المبادئ الأكثر عمومية وشمولية في هذا الصدد.⁴

وبناء على ما تقدم فإن السلوك الدولي الذي تقوم به دولة أو مجموعة دول أو منظمة يشكل انتهاكاً للشرعية الدولية. كل دولة أو مجموعة دول أو منظمة:

- يشكل عملاً يهدد أو يخل بالسلم والأمن الدوليين، أو يشكل عملاً عدوانياً يشكل انتهاكاً للشرعية الدولية، وفقاً لنص ميثاق الأمم المتحدة.
- كل ما ينتهك حق الشعوب في تقرير المصير، أو ينتهك حقوق الإنسان، أو ينتهك مبدأ المساواة بين الدول، أو ينتهك مبدأ الالتزام بالتسوية السلمية للنزاعات، أو مبدأ تحريم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية، أو يشكل تدخلاً في الشؤون الداخلية للدولة، يعد انتهاكاً للشرعية الدولية لأنه يخالف الالتزامات التي نص عليها الميثاق في هذا الشأن.
- إن من يمتنع عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتنفيذ قرار صادر عن محكمة العدل الدولية ينتهك الشرعية الدولية.
- كل ما يخالف معاهدة دولية لا تتعارض مع أحكام الميثاق، أو يخالف الأحكام التي يقتضيها العرف ولا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة، يعتبر خرقاً للشرعية الدولية.⁵
- مخالفة المؤسسات الدولية لقواعد الاختصاص الدولي المنسوبة إليها.
- انتهاك خطير لالتزام دولي ذي أهمية أساسية، مثل حماية البيئة.

¹الأخضر بن الطاهر، حق الاعتراض الفيتو بين النظرية والتطبيق الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010، ص248

²جمال حمود الضمور، المرجع السابق، ص111

³المرجع نفسه، ص111

⁴الغنيمي محمد طلعت، المرجع السابق، ص 283

⁵ماهر عبد المنعم أبو يونس، المرجع السابق، ص11

إن الشرعية الدولية تمثل الأساس الذي يتم على أساسه الحكم على جميع تصرفات أشخاص القانون الدولي (الدول والأفراد والجماعات والمنظمات الدولية) سواء كانت متفقة أو مختلفة وبالتالي مقبولة أو مرفوضة، إن تصرف الطرف القوي أو الضعيف، سواء كان موافقاً أو مخالفاً للشرعية الدولية، يجب أن يتم تقييمه وفق قواعد وأسس هذه المرجعية الدولية.

كما أن إخلال سلوك شخص بموجب القانون الدولي العام بهذه المرجعية الدولية، حتى ولو كان دولة قوية أو ذات سيطرة ونفوذ على المجتمع الدولي، لا يعني في أي حال من الأحوال إلغاء الشرعية الدولية أو تعديل مفهومها بما يتوافق معها.¹

وتتمثل الشرعية الدولية فيما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة باعتباره دستور المجتمع الدولي الحالي، بالإضافة إلى ما تضمنته مصادر القانون من نصوص سواء الاتفاقيات الدولية أو العرف أو المبادئ العامة²

¹ لبودر بالة صلاح الدين، مرجع سابق، ص 197

² ماهر عبد المنعم أبو يونس، مرجع سابق، ص 19

المطلب الثاني: حق تقرير المصير في الشرعية الدولية.

الفرع الأول: حق تقرير المصير في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة.

وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة باستمرار، وفي كل المناسبات، مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، ودعمته في عدد من القرارات، بما في ذلك:

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة القرار رقم 421 لعام 1950: مشروع الاتفاقية الدولية لحقوق الإنسان، الذي نص قسمه المتعلق بحق تقرير المصير على ما يلي: يُدعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى أن يطلب من لجنة حقوق الإنسان دراسة السبل والوسائل الكفيلة بتمكين الشعوب والأمم من تقرير مصيرها وإعداد توصيات لتتخذ فيها الجمعية العامة في دورتها السادسة.

وخلال مناقشات اللجنة الرابعة، تم التأكيد على أن الحق في تقرير المصير هو أكثر أهمية من جميع الحقوق الأخرى ويشكل حجر الزاوية في الحفاظ على حقوق الإنسان.

وفي دورتها السابعة، اعتمدت الجمعية العامة، بعد النظر في التوصيات التي قدمتها لجنة حقوق الملكية الفكرية، والمعبر عنها في القرار 638 لسنة 1952، ما يلي:

- أ- إن حق الشعوب والأمم في تقرير مصيرها شرط أساسي للتمتع بجميع حقوق الإنسان الأساسية.
- ب- يجب على الدول الأعضاء في المنظمة أن تدعم مبدأ حق جميع الشعوب والأمم في تقرير المصير.
- ت- للشعوب التي لا تتمتع بالحكم الذاتي والأقاليم المشمولة بالوصاية الحق في تقرير المصير، ولذلك يجب على الدول الأعضاء الاعتراف بمبدأ هذا الحق وتسهيل ممارسته.
- ث- تتخذ الدول الأعضاء التي تدير أقاليم غير مستقلة أو تحت الوصاية التدابير العملية اللازمة للتحضير لتنفيذ هذا الحق.¹

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال دورتها القرار رقم 545، وهو نتاج جهود مندوبي الدول العربية والآسيوية والنامية الذين طالبوا بأن يتضمن العهد الدولي لحقوق الإنسان نصاً يأخذ بعين الاعتبار

¹ عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، دراسة قانونية وسياسية، ديوان المطبوعات

الجامعية، الجزائر، ط1، 1982، ص78

حق الشعوب والأمم في تقرير المصير. وقد استجابت الجمعية العامة لهذا الاقتراح وأصدرت القرار رقم 545، مؤكدة أن لكل الشعوب الحق في تقرير المصير.¹

بالإشارة إلى الدورة السادسة للجنة حقوق الإنسان عام 1952: لقد درست اللجنة مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، وأعربت خلال المناقشات عن مجموعة من الآراء حول مفهوم هذا الحق وأهميته، ويتعلق الأمر بالاعتراف بسيادة الدول والالتزام الذي يفرض عليها احترام سيادة الدول الأخرى.

وينطبق حق تقرير المصير أيضاً على الشعوب التي أنشأت دولاً وطنية مستقلة ولكن تم انتهاك استقلالها. ويعني القانون أيضاً حرية الشعوب في اختيار أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.²

قرار الجمعية العامة رقم 1415 والذي يعتبر من أهم القرارات التي أعطت الشعوب حق تقرير المصير حيث ربط هذا الحق بالقضاء على الاستعمار. القرار رقم 14.15 لسنة 1960 والذي حظي بتأييد الأغلبية العظمى واستند إلى فكرة الاختيار الحر مما جعله قاعدة قانونية. ويضيف القرار أن الدول، طبقاً لحق تقرير المصير، لها الحق في تحديد نظامها الأعلى بحرية وتمهيد الطريق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.³

إن حق تقرير المصير، وفقاً للقرار 14، 15، يركز على عدد من الأسس:

- إن شعوب العالم مدفوعة برغبة لا تقاوم في القضاء على الاستعمار بكل أشكاله.
- إن استمرار وجود الاستعمار يعوق تطور الاقتصاد الدولي، ويحول دون التطور الاجتماعي والثقافي والسياسي للشعوب غير المستقلة، ويتناقض مع السلام العالمي الذي جعلته الأمم المتحدة مثالها الأعلى.
- إن عملية التحرير لا يمكن مقاومتها، وإذا أردنا تجنب الأزمات الخطيرة فلا بد من القضاء على الاستعمار وكل أساليب الفصل والتمييز المرتبطة به.

¹حسين حنفي عمر، حق الشعوب في تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية، على ضوء الانسحاب الإسرائيلي من غزة ومطالب الأقليات في العراق والسودان، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2005، ص126

²عمر صدوق، المرجع نفسه، ص79

³مسعد عبد الرحمان زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الكتب القانونية، مصر، ط 1، 2009، ص319

- لجميع الشعوب الحق غير القابل للتصرف في الحرية، وممارسة سيادتها، وسلامة أراضيها الوطنية. ويشكل حق الشعوب في تقرير المصير السياسي الأساس للتمتع بالحقوق الأخرى، مثل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن هنا نرى أن النص صريح في إلغاء الاحتلال من خلال منح الاستقلال، والذي يجب أن يكون كاملاً، أي أنه لا يعني الاستقلال السياسي، بل يجب أن يشمل أيضاً الاستقلال الاقتصادي والثقافي والتحرر من كل الضغوط المباشرة وغير المباشرة التي تمارس على الشعوب والأمم بأي شكل أو ذريعة كانت.¹

وهكذا تم تشكيل لجنة إنهاء الاستعمار التي بدأت بصياغة القرار الخاص بمنح الاستقلال لشعوب وثيقة 1966 المذكورة.

وأكدت الجمعية العامة أيضاً في قرارها (2109.x.x) أن استمرار النظام الاستعماري وبقائه يهدد السلم والأمن الدوليين. وفي العام نفسه، وافقت الجمعية العامة أيضاً على العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذين دخلا حيز النفاذ في عام 1976 ووفرا مزيداً من الدعم للحق في تقرير المصير.²

قرار 1970\2625: الذي تضمن آليات بشأن المبادئ الدولية للعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وتحت عنوان مبادئ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير: جاء هذا القرار أيضاً تفسيراً لميثاق الأمم المتحدة ويعني بطلان الرأي السائد بأن حق تقرير المصير ليس له صفة قانونية، باعتباره مبدأ قانونياً مضموناً دولياً.³

ويعتبر هذا القرار أيضاً مبادئ المساواة وحق الشعوب في تقرير المصير من المبادئ الأساسية أو الجوهرية في العلاقات الدولية.⁴

¹ عمر صدوق، المرجع السابق، ص 82

² مسعد عبد الرحمن زيدان، المرجع السابق، ص 314

³ إسماعيل معارف قالية، الأمم المتحدة ومبدأ تقرير المصير دراسة حالة الصحراء الغربية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1994، ص 2

⁴ أسماء أبو يوسف، حقوق الأقليات المسلمة في آسيا بين المواثيق الدولية ومعطيات الواقع، مكتبة الوفاء، القاهرة 2010،

القرار 2787 \ 1970: وأكد على حق الشعوب في تقرير مصيرها وحرية الاستقلال ومشروعية نضال شعوبها بكل الوسائل المتاحة.

القرار 1973\3040 ودعت الجمعية العامة جميع الدول إلى الاعتراف بحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال، وتقديم الدعم المعنوي والمادي للشعوب التي تتطلع إلى تحقيق تقرير مصيرها بشكل كامل.¹ وأكدت الجمعية العامة أن حق تقرير المصير، فيما يتصل بالمسائل السياسية، ينطبق أيضاً على المسائل الاقتصادية في القرار 36/103 الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 1981، وهو ما كانت قد أكدت سابقاً في القرار 3131 لعام 1981-1965.²

وتقديراً لمجلس الأمن ومبدأ حق تقرير المصير، أيد مجلس الأمن حق تقرير المصير للشعوب الخاضعة للاستعمار، وأصدر عدداً من القرارات في هذا الشأن.

الفرع الثاني: حق تقرير المصير من منظور الشرعية الدولية.

هناك العديد من معاهدات حقوق الإنسان التي تحمي حق الشعوب في تقرير مصيرها بحرية.

- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب:

تم اعتماد الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في عام 1981 وصادقت عليه 53 دولة عضو في منظمة الوحدة الأفريقية، إن هذا الميثاق هو الاتفاق الذي يعترف بشكل واضح وصريح بحق الشعوب في تقرير المصير، وقد تم تخصيص خمسة مقالات كاملة للإجابة على هذه المسألة.

وينص نص المادة 19 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب على أن "جميع الشعوب متساوية وتتمتع بنفس الحقوق"، كما ينص على أنه لا شيء يبرر سيطرة شعب على شعب آخر.

تنص المادة 20 من الميثاق صراحة على حق الشعوب في تقرير المصير على النحو التالي:

- لكل شعب الحق في الوجود، ولكل شعب الحق في تقرير مصيره، وتحديد طبيعة نظامه السياسي، وضمان تطوره وازدهاره الاقتصادي والاجتماعي وفقاً للنهج الذي اختاره بحرية.

¹ ابن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، ط 1، 1987، ص42

² مسعد عبد الرحمان زيدان، مرجع سابق، ص322

- للشعوب المستعمرة الحق في تحقيق الاستقلال بكل الوسائل المعترف بها من جانب المجتمع الدولي، ولكل الشعوب الحق في الحصول على المساعدة من الدول الأعضاء في الميثاق حتى تستعيد حريتها الكاملة.¹

- اتفاقية هلسنكي:

تم التصديق على هذه الاتفاقية في الأول من أغسطس 1975، وهي تشكل النص التأسيسي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي مكنت من التقارب بين بلدان الكتلة الشرقية والغربية. ورغم أن فصولها العشرة تركز بشكل رئيسي على العلاقات بين الدول الموقعة، فإن نص الفصل الثامن يتحدث عن حق الشعوب في تقرير المصير.

ينص النص على ما يلي: "تحتزم الدول الموقعة الحقوق المتساوية للشعوب وحققها في تقرير مصيرها، وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي... ولكل الشعوب الحق في تحديد أنظمتها السياسية الداخلية والخارجية بحرية، دون أي تدخل أجنبي".²

- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان:

وعلى النقيض من ذلك لا تعترف الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان صراحة بحق الشعوب في تقرير المصير، ولكنها تحميها من الاستغلال الأجنبي. تشير المادة 3 من الاتفاقية إلى عدة حقوق تُمكن الشعوب من حماية مواردهم الطبيعية، منها: "لكل دولة الحق في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي دون تدخل أجنبي. كما يُحظر على أي دولة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى".³

¹ المادة 20 من الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب

² Le droit des peuples a l'autodétermination, Christophe Golay, IHEID, centre europe tiersmonde, jenève, 2009, p25.

³ نبيل فرج فودة، تقرير المصير في القانون الدولي، ديوان المطبوعات، بغداد، 1981، ص59

خلاصة:

وتظل الصحراء الغربية مصنفة كإقليم غير ديمقراطي، مسجلة بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ولا تزال غير مستقرة، مما يعني أنه لم يتم إجراء استفتاء لتقرير المصير هناك على الرغم من عقود من الانتظار، وتنتظر اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في هذه المسألة، وهي اللجنة التي ينطبق عليها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

الشرعية الدولية هي مجموع قواعد القانون الدولي والأحكام الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ويعتبر أي عمل أو تدخل في العلاقات الدولية عملاً غير قانوني ويفتقر إلى الشرعية الدولية لأنه يخالف هذه القواعد والأحكام لقد تم تضمين حق تقرير المصير، باعتباره مبدأً أساسياً من مبادئ القانون الدولي، في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية المختلفة.

الفصل الثاني: دور الجزائر في حق الشعوب في تقرير مصيرها-الصحراء الغربية أنموذجا-

المبحث الأول: دور الجزائر في تجسيد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

المطلب الأول: الدعم السياسي الجزائري للقضية الصحراوية الغربية في
حق تقرير مصيرها.

المطلب الثاني: موقف الجزائر من القضية الصحراوية.

المبحث الثاني: قضية الصحراء الغربية في ظل الدبلوماسية الجزائرية.

المطلب الأول: قضية الصحراء الغربية في إطار المواقف الجزائرية.

المطلب الثاني: الأهداف الجزائرية من خلال قضية الصحراء الغربية.

الفصل الثاني: دور الجزائر في حق الشعوب في تقرير مصيرها -الصحراء الغربية أنموذجا -.

تمهيد:

يعتبر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها حجر الزاوية في الحياة الدولية المعاصرة، حيث يمثل هذا الحق الأداة القانونية والأداة الأصلية للشعوب الخاضعة للسيطرة والاستعمار الأجنبي من تحقيق حرية لنظامها و استقلالها وحريتها وإقامة دولة حرة مستقلة، وتحقيق الأمن القومي.

إن هذا المبدأ يجب أن يكون منطلق كل دولة تحترم حق الشعوب والأمم في تقرير مصيرها واستقلالها، وينبغي أن يتم ذلك بطريقة حرة، بعيدا عن كل ضغط خارجية مع الاحترام المطلق لحقوق الإنسان وحرية وهذا يعني أن الشعوب لها حق في تقرير مصيرها حسب المواثيق الدولية، وكذا يمكن للدول التزام بالمواثيق وتقييدها لهذا الحق في إطار ميثاق الأمم المتحدة واحترامه.

لقد استسقت الجزائر في حصن منيع للثورة وحرية الشعوب لذا نجد معظم شعبها يساند العدالة والحرية، والسند القوي لكل الشعوب المناضلة من أجل العدالة والحرية، ومواقفها الأصلية ترجمتها إلى إعطاء دعم وإسهام مباشر في تحرير الجزائرية كان عظيما وقويا وفاعلا، وليزال العديد من الشعوب الإفريقية تذكر باعتزاز دور الجزائر الرائد في تحريرها من الاستعمار، وبذلها لجهود لتوحيد وتضامن القارة الإفريقية وشعوبها مع تعزيز تطورها الاقتصادي.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: دور الجزائر في تجسيد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

المطلب الأول: الدعم السياسي الجزائري للقضية الصحراوية الغربية في حق تقرير مصيرها.

المطلب الثاني: موقف الجزائر من القضية الصحراوية.

المبحث الثاني: قضية الصحراء الغربية في ظل الدبلوماسية الجزائرية.

المطلب الأول: قضية الصحراء الغربية في إطار المواقف الجزائرية.

المطلب الثاني: الأهداف الجزائرية من خلال قضية الصحراء الغربية.

المبحث الأول: دور الجزائر في تجسيد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

المطلب الأول: الدعم السياسي الجزائري للقضية الصحراوية الغربية في حق تقرير مصيرها.

الفرع الأول: مبادئ السياسية للجزائر في دعم القضية الصحراوية.

لم يخرج الصراع حول قضية الصحراء الغربية عن نفس المنطق، وهو المنطق المرتبط بتمسك الجزائر بمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير لقد ظل هذا المبدأ من مبادئ حرب التحرير مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالشخصية الجزائرية في علاقاتها مع العالم الخارجي¹.

إن حلم الوحدة في المغرب العربي، الذي يستمد قوته من مبادئ الحرية والعدالة، كحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال، والذي قادت الشعوب المغاربية من أجله ملاحم النصر، أصبح مهدداً بالصراع في الصحراء الغربية، الذي لا يزال يهدد استقرار المنطقة وتطلعات بلدانها إلى الوحدة.

ووفاءً منها لنفسها ولوحدة المغرب الكبير، تسعى الجزائر جاهدة إلى إيجاد حل سلمي لهذا الصراع، وتستمر في الاعتماد على الشعور بالمسؤولية لدى أولئك الذين يملكون القدرة على اتخاذ القرار الذي سيضع حداً لإراقة الدماء ويفتح آفاقاً جديدة من السلام العادل².

وبناء على ما تقدم فإن الجزائر ترى أن الشعب الصحراوي بممارسة حقه في تقرير المصير واسترجاع سيادته الوطنية سيمهد الطريق لتكثيف الجهود الرامية إلى وضع الخطوات الأولى في بناء صرح المغرب العربي وتذكر أيضاً أن الحق في تقرير المصير إن المفاوضات المباشرة ضرورية بين طرفي النزاع، المملكة المغربية وجبهة البوليساريو³، من أجل إرساء وتوفير الشروط الموضوعية لتنظيم استفتاء حر ونزيه تحت

¹ محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الارتيرية، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، 2004، ص 45.

² مسعود شأن، نزاع الصحراء الغربية وإمكانية الحل السلمي، العالم الاستراتيجي، ع 1، 2008، ص 4-5.

³ أسست سنة 1973 من طرف المناضلين الصحراويين الغربيين وطالبت باستقلال الصحراء الغربية عن إسبانيا واستمرت في مطالبتها مع المغرب فيما بعد "البوليزاريو" مشتقة من الجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب أنظر محمد بوعشة، مرجع نفسه، ص 45.

إشراف الاتحاد الأفريقي (منظمة الوحدة الأفريقية سابقاً) والأمم المتحدة، بعيداً عن الضغوط العسكرية والإدارية¹.

الفرع الثاني: أشكال الدعم الجزائري للقضية الصحراوية (دبلوماسية-سياسية).

في إطار الدعم الدبلوماسي الجزائري للقضية الصحراوية، ألقى الممثل الدائم للجزائر لدى الأمم المتحدة خطاباً أمام لجنة تصفية الاستعمار بتاريخ 19 نوفمبر 1975، تضمن عشرة نقاط أساسية، منها²:

- رفض سياسة الأمر الواقع التي ينتهجها المغرب في احتلال الصحراء الغربية.
- الجدير بالذكر أن النشاط الدبلوماسي الجزائري كان دائماً في إطار الأمم المتحدة، وهي ترفض أي حل يتم اتخاذه خارج هذه المنظمة.

وهذه النقاط لا تزال الجزائر تعمل عليها إلى يومنا هذا، ناهيك عن المذكرة الجزائرية الموجهة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 12 فبراير 1976 والتي تتضمن ما يلي³:

¹ إسماعيل ديش، "المفاوضات بين المغرب والصحراء الغربية: موضوعيه جبهة البولوزاريو"، العالم الإستراتيجي، ع3، مارس 2008، ص ص2-3.

² عبد الله الأشعل، الاتحاد الأفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة، القاهرة، مصر، 2003، ص23.

³ إدريس عطية، قضية الصحراء الغربية في التوجهات الكبرى للدبلوماسية الجزائرية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مجلة دراسات الدفاع والاستشراف، جامعة الجزائر3، الجزائر، العدد14، السادسي الثاني، 2020، ص ص29-30.

- التذكير باللقاءات الدبلوماسية بين الجزائر والمغرب وموريتانيا بشأن الجهود المبذولة لتحرير الأراضي الصحراوية المحتلة¹:

- حق تقرير المصير مبدأً أساسياً، وعدم الاعتراف به ينتهك تراث الإنسانية ومبادئ المجتمع الدولي.

كما تبذل الجزائر جهوداً دبلوماسية حثيثة لضمان الاعتراف بالصحراء الغربية على الصعيدين الأفريقي والدولي إضافةً إلى ذلك، لعبت نيجيريا، عملاق أفريقيا، دوراً محورياً في انضمام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية إلى منظمة الوحدة الأفريقية عام 1922، كما تعترف جنوب أفريقيا، القوة القارية الرائدة، الآن بالصحراء الغربية.²

بناءً على ما سبق، يمكن تلخيص موقف الجزائر من القضية الصحراوية في الآتي: فهي لا تُخفي دعمها للمطالب المشروعة للشعب الصحراوي في الحرية والاستقلال، وتدافع عن مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، المستند إلى قرارات دولية عديدة. فمشكلة الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار، ويجب إيجاد حل لها في إطار دولي (قرارات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي).³

ولما كانت المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية الجزائرية تدعم حركات التحرر الوطني في العالم، فإن دعمها لحركة التحرر الوطني الصحراوي يتمثل في المساعدة المادية والمعنوية، وبشكل علني⁴، ولذلك فتحت

¹ لقاء الجزائر-المغرب: لقاء بين ملك المغرب والرئيس الجزائري بـ"إيفران" بالمغرب يوم 12 جانفي 1969، لقاء على المستوى وزارة الشؤون الخارجية للبلدين يوم 23 أبريل 1969 بالجزائر، ولقاء آخر بتلمسان "الجزائر" يوم 27 ماي 1970.

-لقاء الجزائر-موريتانيا: تمت اللقاءات بين الدولتين في الجزائر يوم 27 مارس 1967 وفي نواكشوط يوم 19 سبتمبر 1970 وفي الجزائر يوم 28 أبريل 1972، ويوم 26 فيفري 1973، ولقاءات أخرى على مستوى وزراء الشؤون الخارجية كانت في نواكشوط يوم 4 ديسمبر 1969، وفي الجزائر يوم 25 ديسمبر 1972.

-لقاء الجزائر-المغرب - موريتانيا: اجتمع رؤساء الدول الثلاثة يوم 14 سبتمبر 1970 بـ"نواكشوط" بموريتانيا، وبعد أن درسوا الوضع في الصحراء الغربية كونوا لجنة ثلاثية للتنسيق، مكلفة بمتابعة مستمرة سياسياً ودبلوماسية من أجل تحرير هذا الإقليم المحتل، كما اجتمعوا في 24 جويلية 1973 رؤساء الدول الثلاثة في "أغادير" المغرب وأعلنوا نفس المبادئ السابقة وأكدوها.

² محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 45

³ مسعود شنان، مرجع سابق، ص 4-5.

⁴ مسعود شنان، مرجع نفسه، ص 4-5.

حدودها أمام آلاف اللاجئين الصحراويين، وأعلنت اعترافها الرسمي بالجمهورية الصحراوية في السادس من مارس 1976¹.

تستمر الجزائر في دعم هذه القضية إلى يومنا هذا، كما تدهورت العلاقات مع المغرب إلى حد كبير في عدة مناسبات، وأبرزها في أبريل 2013، عندما قدم مبعوث الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية كريستوفر روس تقريره إلى الأمم المتحدة بشأن الوضع في الصحراء الغربية.²

وبما أن فصل الربيع هو فصل التوتر في العلاقات بين الجزائر والمغرب بسبب نزاع الصحراء الغربية، ومع اقتراب الملف من النظر في الأمم المتحدة، فإن هذا الملف يقود كل عام إلى نفس السيناريو، والذي يبدأ عادة بانتقادات مغربية للجزائر.³

بسبب دعم الجزائر لجبهة البوليساريو، أكدت الجزائر دائماً أن قضية الصحراء هي قضية تصفية استعمار، وأن الجزائر ليست طرفاً فيها، وأن على المغرب احترام الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى تنظيم استفتاء حر لتحديد مصير الشعب الصحراوي.⁴

¹ مسعود شنان، مرجع نفسه، ص ص4-5

² محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 46

³ مسعود شنان، مرجع نفسه، ص 5

⁴ لدغش سليمة، لدغش رحيمة، أبعاد القضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الثابت، مجلة آفاق العلوم، جامعة الجلفة، ع3، م5، الجلفة، الجزائر، 2020، ص ص284-296.

المطلب الثاني: موقف الجزائر من القضية الصحراوية.

الفرع الأول: البعد الإقليمي للموقف الجزائري من القضية الصحراوية.

يكن البعد الإقليمي للموقف الجزائري من القضية الصحراوية ب: النزاع حول الصحراء الغربية يدور رسميًا بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، إلا أن اسم الجزائر يظهر أيضًا في هذا النزاع إعلاميًا ويعود هذا الحضور بالأساس إلى استضافة الجزائر لمخيمات تندوف، مقر جبهة البوليساريو، ودعمها المستمر للجبهة كما أكدت الجزائر رسميًا أنها ليست طرفًا في النزاع.¹

لعل وراء هذا الدعم الجزائري لجبهة البوليساريو مواقف تاريخية تتعلق بالتوتر الذي طبع العلاقات بين المغرب والجزائر منذ السنوات الأولى لاستقلال البلدين، وتباينهما على المستوى السياسي والعسكري، وتضارب مصالح القوى الاستعمارية، إسبانيا وفرنسا، باعتبار أن هذه المنطقة تعتبر إحدى مناطق نفوذها التقليدية.²

في هذا الإطار، عزا الدكتور بوهنية قوي، أستاذ العلوم السياسية، أسباب هذا الدعم إلى اعتبارات تاريخية. ويرى أنه مع مرور الوقت، "أصبحت القضية الصحراوية جزءًا لا يتجزأ من مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، باعتبار أن قضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار، وتعتبرها الجزائر آخر المستعمرات الأفريقية".³

وأضاف بوهنية في حديثه لـ"سي إن إن العربية": "لذلك استطاعت الجزائر أن تحشد دبلوماسيتها وفق رؤية محددة، بحيث اعترفت دول الاتحاد الأفريقي بقضية الصحراء الغربية، ما أدى إلى انسحاب المغرب من هذا التكتل الأفريقي".⁴

وعلى عكس ما ذكر سابقا، قال الضابط الجزائري السابق أنور مالك في حديث لـ CNN بالعربية إن سبب هذا الدعم الجزائري لا يتعلق بما تعلنه الجزائر من "عدالة القضية" فقط، بل لأنها وجدت فرصة لتصفية

¹ حمزة عتبي، مراسل CNN بالعربية - الجزائر، على الموقع <https://arabic.cnn.com>، أطلع عليه يوم

26 ماي 2025، على الساعة 20:20

² حمزة عتبي، المرجع نفسه.

³ حمزة عتبي، المرجع نفسه.

⁴ حمزة عتبي، المرجع نفسه.

حسابات قديمة ومتجددة مع المغرب، إذ لديه أطماع معروفة في الصحراء الجزائرية، وهناك أيضاً منافسة على الزعامة في المغرب العربي".¹

لم يعد التقارب والتنسيق بين الجزائر وجبهة البوليساريو سرّاً، بل أصبح معلناً. ويعزز هذا القول اجتماع رفيع المستوى عُقد مؤخراً في الجزائر، برئاسة رئيس الوزراء الجزائري ورئيس وزراء جبهة البوليساريو، وحضور قادة أمنيين وعسكريين ووزراء خارجية وذكر بيان لرئاسة الوزراء أن اللقاء ركز على التشاور حول القضايا الدبلوماسية والأمنية والإنسانية ذات الاهتمام المشترك.²

ومن هذا المنطلق، يرى مالك أن الجزائر تخسر الكثير من الثروات لصالح جبهة البوليساريو على حساب الجزائريين، مضيفاً: "لكنها في الوقت نفسه اكتسبت من خلال صرف انتباه المغرب عن طموحاته المعروفة فيما يسميه الصحراء الشرقية".³

وتابع مالك في هذا الشأن قائلاً: "إذا قمنا بقياس الأمور من حيث الربح والخسارة، فسنجد أن الجزائر تخسر الكثير والمغرب يخسر أيضاً، ولكن من حيث المبادئ، لا يزال الشعب الصحراوي يعاني في الداخل (مدينة في الصحراء الغربية) ومخيمات تندوف على حد سواء".⁴

ويضيف أنور مالك: "لكن الظروف الاقتصادية في المغرب تظل أفضل بكثير على كافة المستويات، في حين أن الظروف الاقتصادية في الجزائر سيئة، وأي تصعيد في الصحراء الغربية سيزيد من خسائر الجزائر".⁵

ويناقضه بوهنية في هذا الشأن، موضحاً: "من يتوقع أن تنتظر الجزائر شيئاً في المقابل من خلال دعمها للقضية الصحراوية فهو مخطئ"، مبرراً كلامه بأن النظرة الجزائرية ترى أن "الجزائر ليست طرفاً في المشكلة،

¹ حمزة عتبي، المرجع سابق.

² حمزة عتبي، المرجع نفسه.

³ حمزة عتبي، المرجع نفسه.

⁴ حمزة عتبي، المرجع نفسه.

⁵ حمزة عتبي، المرجع نفسه.

بل هي مفتاح الحل، وإذا كان اللاجئين الصحراويون موجودين في مخيمات تندوف على التراب الجزائري، فذلك راجع لاعتبارات جيوسياسية تتعلق بالجوار وليس إلا¹.

في حديثه لشبكة CNN العربية، يرى الباحث في الشؤون الأفريقية والأمنية، سيد أحمد أبصير، أن رؤية الجزائر لنتائج القضية الصحراوية تنطلق من "منظور أمني معقد". ويرى أن تدهور الوضع الأمني هو "الذي أصبح المحرك الرئيسي لأهم القضايا التي تحكم العلاقات الثنائية الجزائرية الصحراوية، دون إغفال القضايا السياسية أيضاً"².

يوضح أبصير وجهة نظره قائلاً: "أصبح التركيز منصباً على مسألة إدارة أمن الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية، بالإضافة إلى تخفيف حدة التوتر المتصاعد بين البوليساريو والمملكة المغربية". ويوضح تصريحه قائلاً إن الجزائر تنتظر إلى البوليساريو كـ"فاعل لا يمكن الاستغناء عنه، كونه جزءاً من منظومة الحلول الأمنية في المنطقة"³.

تقول الجزائر إن دعمها لجبهة البوليساريو مسألة مبدئية، كما دعمت نيلسون مانديلا في جنوب أفريقيا والقضية الفلسطينية إلا أن بعض المراقبين يعتقدون أن العلاقة بين الجزائر وجبهة البوليساريو أصبحت تاريخية، وأن الجبهة أصبحت جزءاً من منظومة الحلول الأمنية الجزائرية⁴.

في هذه الأثناء، يقول الضابط الجزائري السابق أنور مالك إن سبب هذا الدعم الجزائري لا يتعلق فقط بـ"عدالة القضية" المعلنة من قبل الجزائر، بل أيضاً لأن الجزائر وجدت فيها فرصة لتصفية حسابات قديمة ومتجددة مع المغرب الذي لديه أطماع معروفة في الصحراء الجزائرية، ويتنافس أيضاً على الزعامة في المغرب العربي"⁵.

¹ حمزة عتبي، المرجع نفسه.

² حمزة عتبي، المرجع سابق.

³ حمزة عتبي، المرجع نفسه.

⁴ حمزة عتبي، المرجع نفسه.

⁵ حمزة عتبي، المرجع نفسه.

الفرع الثاني: البعد الدولي للموقف الجزائري من القضية الصحراوية.

أما البعد الدولي الذي تسعى إليه الجزائر¹:

- حق الشعوب في تقرير مصيرها منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وأكدته القرارات الدولية الصادرة عن هذه المنظمة، وهو ما ذهبت إليه محكمة العدل الدولية في بعض أحكامها، وأقره الفقه الدولي.
- تنص الفقرة الثانية من المادة الأولى من الميثاق على أن أحد مقاصد الأمم المتحدة هو "تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، واتخاذ التدابير الأخرى المناسبة لتعزيز السلام العالمي".
- تنص المادة 55 من الميثاق على ما يلي: "ومن أجل تهيئة ظروف الاستقرار والرفاهية الضرورييتين لعلاقات سلمية وودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب".
- تنص المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادرين سنة 1966 على أن لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها، وبموجب هذا الحق لها الحق في تقرير مركزها السياسي والسعي بحرية لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

إن أهم القرارات التي أصدرتها الأمم المتحدة بشأن تأكيد حق الشعوب في تقرير المصير، هو القرار الذي أصدرته الجمعية العامة بتاريخ 1960/12/14، وهو القرار رقم 1514 المعنون (إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة)، والذي نص في فقرته الثانية على: "جميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها. وبموجب هذا الحق، فإنها تقرر بحرية مركزها السياسي وتسعى بحرية لتحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"².

القرار رقم 2621 بشأن برنامج العمل من أجل التنفيذ الكامل لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 1970/12/10، والذي نص في فقرته الأولى على ما يلي:

¹ لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع السابق، 290

² مسعود شعنان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية-حقوق الإنسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007، ص63.

"إن استمرار الاستعمار بجميع أشكاله ومظاهره وأشكاله أصبح الآن جريمة تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ومبادئ القانون الدولي"¹.

ونجد أيضاً القرار رقم 2625 بشأن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 1970/10/24 والذي تضمن أهم المبادئ التي يجب أن تنظم العلاقات الدولية ومنها حق الشعوب في تقرير المصير، ونجد أيضاً القرار رقم 2625 بشأن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 1970/10/24 والذي تضمن أهم المبادئ التي يجب أن تنظم العلاقات الدولية ومنها حق الشعوب في تقرير المصير².

إن المصادر القانونية لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير هي أيضاً المصدر العرفي في العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 1966/12/16³.

قد أكدت محكمة العدل الدولية هذا الحق في رأيها الاستشاري في قضية الآثار القانونية لبناء الجدار العازل في فلسطين، وذلك في حكمها الصادر بتاريخ 2004/9/7. ومن هنا، يتضح من الفقه الدولي، وإعلانات الجمعية العامة، وأحكام المحكمة، أن مبدأ حق تقرير المصير قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي⁴.

كانت منظمة الوحدة الأفريقية أول من سعى إلى تسوية هذه القضية، وخاصة في مؤتمرها التاسع عشر الذي عقد في أديس أبابا عام 1983، إلا أن انسحاب المغرب من المنظمة عام 1984، عندما اعترف ب"الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية"، أعاق جهودها⁵.

¹ مسعود شعنان، مرجع نفسه، ص 63.

² أحمد ماجد عبد الرزاق، اتفاقية مدريد الثلاثي وموقف أطراف النزاع على الصحراء الغربية، مجلة دياالي، ع 38، لسنة 2009، ص 121.

³ أحمد ماجد عبد الرزاق، المرجع نفسه، ص 121.

⁴ علي ضوي، القانون الدولي العام، الشركة العامة للورق والطباعة، ط 2، 2005، ص 288.

⁵ Barbier Maurice, le Conflit du Sahara Occidental, edition l'Harmattan, France, mai 2003, p.53.

لعبت الجزائر دوراً بارزاً في دعم قضية استقلال الصحراء الغربية على الساحة السياسية الدولية، وفي هذا السياق جاء اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بالحكومة الصحراوية¹.

استمر غياب المغرب عن المنظمة حتى عودته إلى الاتحاد الأفريقي في 2016، رغم استمرار اعتراف الاتحاد بجهة البوليساريو إلا أن عودة المغرب كانت لها أسبابها الخاصة المتعلقة بالواقع السياسي والاقتصادي للمنطقة².

منذ عام 1988، اقترحت الأمم المتحدة حلولاً مختلفة لهذه القضية، بما في ذلك الاستفتاء المقترح خلال ثمانينيات القرن الماضي والذي كان من شأنه أن يؤدي إلى أحد خيارين: الأول الانضمام إلى المغرب، وهو ما ترفضه جبهة البوليساريو، والثاني الانفصال عنه وتشكيل دولة الصحراء الغربية المستقلة، وهو ما لا يقبله المغرب³.

اتخذت الأمم المتحدة الترتيبات اللازمة لتنظيم عملية الاستفتاء، بدءاً من إقرار وقف إطلاق النار بين الجانبين عام 1991 إلا أن عملية الاستفتاء تأخرت لعدم الاتفاق على من يحق له المشاركة فيها، كان هناك مقترح بمنح الصحراء الغربية حكماً ذاتياً واسعاً تحت الإدارة المغربية، لكن جبهة البوليساريو رفضته، وأعربت الجزائر عن تضامنها معه، بينما وافق عليه المغرب⁴.

اقترح الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان، خيار التقسيم كحلٍ رابع عام 2002، بحيث يحصل المغرب على ثلثي الأراضي، بينما تحصل جبهة البوليساريو على الثلث المتبقي رفض المغرب هذا الاقتراح، وفي عام 1991 بدأت الأمم المتحدة مراقبة اتفاق وقف إطلاق النار في الصحراء الغربية⁵.

في عام 2016، هدد المغرب بمنع قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة من العمل في الصحراء الغربية بعد أن استخدم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، خلال زيارة إلى تندوف، مصطلح "الاحتلال"

¹ أحمد ذياب، المغرب والجزائر... تداعيات الخلاف حول الصحراء، السياسة الدولية، ع159، جانفي 2005، الجزائر، ص269.

² لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع السابق، ص290.

³ عابد شارف، حلول غائبة وسياق أمني متغير (أزمة الصحراء الغربية)، مركز الجزيرة للدراسات، د.ع، د.م، 18-04-2013، ص625.

⁴ مصطفى سلام حسين، الأمم المتحدة، دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية، د.ط، مصر، 1986، ص159.

⁵ Benantar Abbennor, Les Etats-Unis et le MAGHREB? CREAD? Alger, 2007, p78.

في إشارة إلى ضم المغرب لمنطقة الصحراء بعد انسحاب الحكم الاستعماري الإسباني في عام 1975¹.

تولى مصطفى سيد الوالي الرقيبي رئاسة الجبهة لثلاث سنوات منذ تأسيسها عام 1973 حتى وفاته في 9 يونيو 1976، خلال هجوم على العاصمة الموريتانية نواكشوط. وخلفه محمد عبد العزيز أمينًا عامًا للجبهة ورئيسًا لمجلس قيادة الثورة من أغسطس 1976 حتى وفاته في مايو 2016، حين تولى إبراهيم غالي الرئاسة.²

¹ Laurent Pointier, Sahara Occidental la controverse devant les nations Unites, editions KHARTALA, Paris, 2004, p126.

² وليد بدران, Role بي بي سي, <https://www.bbc.com/arabic/middleeast>, أطلع عليه يوم 26-05-2025، على الساعة 17:33.

المبحث الثاني: قضية الصحراء الغربية في ظل الدبلوماسية الجزائرية.

المطلب الأول: قضية الصحراء الغربية في إطار المواقف الجزائرية.

الفرع الأول: الموقف الجزائري من القضية الصحراوية.

لقد كان موقف الجزائر من الصحراء الغربية واضحاً وصريحاً في جميع المناسبات، وعلى جميع المستويات، أمام جميع الشركاء وغيرهم، علناً وعبر القنوات الدبلوماسية وأكدت رفضها القاطع لأي مساومة على حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال¹.

منذ البداية، ساندت الجزائر الشعب الصحراوي في ممارسة حقه في تقرير المصير، واعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية وفي أواخر ثمانينيات القرن الماضي، أقرت الأمم المتحدة قراراً بوقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء شعبي في المنطقة. ودعمت الجزائر خطة الأمم المتحدة، وكان موقف الجزائر من نزاع الصحراء واضحاً، قائماً على الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في ممارسة حقه في تقرير المصير².

وهذا يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة، وستعترف بنتائج الاستفتاء إذا أُجري بحرية ونزاهة، حتى في ذروة أزمتها الداخلية التي أضعفتها سياسياً على الساحة الدولية كما ترى الجزائر أنه لا نزاع بينها وبين المغرب حول الصحراء الغربية³.

منذ طرح القضية على المجتمع الدولي، اتخذت الجزائر موقفاً واحداً، وهو القضاء على الاستعمار، متمثلاً في حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وتحريره. هذا المبدأ الجزائري، الذي لم يتغير على مر الزمن، دفعها إلى العمل على التنسيق بين الدول المجاورة للصحراء الغربية، وإنهاء جميع الخلافات بينها، بما يُعجل بتحرير هذه المنطقة العربية الأفريقية، ويقطع كل سبل الفتنة التي من شأنها إطالة أمد استعمارها ونهب ثرواتها⁴.

¹ لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع السابق، 291

² لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع نفسه، 292

³ لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع نفسه، 292

⁴ لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع نفسه، 292

تؤكد تصريحات المسؤولين الجزائريين هذه المبادئ باستمرار. ففي تصريح للرئيس الجزائري هواري بومدين عام 1975، قال: "تؤكد أن الجزائر ليس لها أطماع إقليمية أو إقليمية في منطقة الصحراء الغربية... لكنها لا تستطيع التخلي عن مبادئها السياسية، ولها الحق في المطالبة بمبدأ تقرير المصير... ولن تكون ضد الأمم المتحدة"¹.

واستندت وجهة النظر الجزائرية إلى القرار الصادر عن لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، والذي نص على أن الجمعية العامة يجب أن تضمن حقوق الشعب الصحراوي، وأن السلطة الحاكمة مسؤولة عن قيادة شعب الصحراء نحو الاستقلال وممارسة حقه في تقرير المصير².

مصيرها المحتوم، من خلال استفتاء نظمته السلطة الحاكمة في إسبانيا، بالتشاور مع المغرب وموريتانيا والجزائر. كما دافعت الجزائر عن مبدأ تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، مستندة إلى قرارات الأمم المتحدة العديدة³.

ومنها القرار رقم 1514 الصادر عن الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها ويعترف بحريتها الكاملة في اختيار وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، واعتمد أيضاً على القرار رقم 20/3229 الذي يؤكد ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة في المناطق التي لم تتل استقلالها لنقل السلطة إلى شعوب هذه المناطق، دون شروط أو تحفظ في التعبير، وبكل حرية دون تمييز بسبب المعتقد أو اللون أو الجنس، حتى يتسنى الحصول على الاستقلال الكامل⁴.

اعتمدت الجزائر أيضاً على كون الصحراء الغربية إحدى المناطق ذات الحكم الذاتي، وبالتالي، فإن الدولة القائمة، وفقاً للفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن تمضي قدماً نحو الاستقلال من خلال ممارسة شعبها لحقه في تقرير المصير⁵.

كما استند المفهوم إلى قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 2591/24، 27/25، 2984/27، و3163/28، التي تعترف بأن شعب الصحراء يجب أن يمارس حقه في تقرير المصير من خلال استفتاء،

¹ لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع السابق، 292.

² لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع نفسه، 292.

³ لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع نفسه، 292.

⁴ لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع نفسه، 292.

⁵ لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع نفسه، 292.

مع قيام القوة الإدارية، بالتشاور مع الحكومتين المغربية والموريتانية، وأي طرف آخر، بتحديد إجراءات هذا الاستفتاء¹.

سعت الجزائر إلى إشراك الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في تشكيل لواء شمال إفريقيا، وبدأت تتعامل مع الصحراء الغربية وكأنها دولة ذات سيادة كاملة. وبمشاركتها، فإنها ستستفيد من خدمات دعم فني رفيع المستوى في إطار هذه القوة، مما يعني إضفاء الشرعية على الدعم الفني للصحراء الغربية في إطار جماعي، وبذلك تكون قد حققت هدفين، الأول الهدف الثاني هو التخلص من حرج المغرب المتمثل في دعمه للمتمردين عليه، في حال واجهته عدة دول تتعامل مع جبهة البوليساريو. الهدف الثاني هو تجاوز أي محاولة لتصنيف جبهة البوليساريو كمنظمة إرهابية، بالإضافة إلى جعل الدول الأفريقية تستبعد إعادة النظر في عضوية الصحراء الغربية بالنظر إلى المكاسب التي حققتها، بالإضافة إلى سعي الجزائر لوقف هذا².

تدعمها الدول في إطار تسخير قوة أفريقية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل والصحراء. لذا، يركز الموقف الجزائري من قضية الصحراء الغربية على ثلاثة ركائز أساسية³:

- تُعتبر الجزائر طرفاً معنياً بالقضية فقد دخلت كطرف معني، وأصبحت مشاركاً منتظماً في أعمال لجنة تصفية الاستعمار، باعتبارها إحدى الدول المجاورة للمنطقة الصحراوية وعليه، قال مندوب الجزائر في دورة نوفمبر 1966 أمام لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة: "من الطبيعي أن تهتم الجزائر بمستقبل بلد يتكون من قبائل تعيش شهوراً طويلة على أراضيها، ولها معها حدود مشتركة".
- الجزائر ليس لديها أي مطالب أو طموحات إقليمية فيما يتعلق بمنطقة الصحراء الغربية.
- إن حق تقرير المصير هو الآلية الأكثر ضماناً لحقوق الشعب الصحراوي.

ويمكن تحديد الموقف الجزائري أيضاً من خلال تقرير بعثة تقصي الحقائق الأممية المرسلة إلى الصحراء الغربية في النصف الأول من سنة 1975، وذلك وفق النقاط التالية⁴:

- ونفت بشكل قاطع وجود أي عمليات استيلاء على أراض في المنطقة.

¹ لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع السابق، 292

² لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع نفسه، 292

³ لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع نفسه، 292

⁴ لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع نفسه، 293

- أكدت على ضرورة انسحاب الاستعمار الإسباني من المنطقة طبقاً لمبادئ الأمم المتحدة وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية.

- احترام إرادة الشعب الصحراوي في الاختيار الحر.

- دعمها للشعوب الراغبة في تقرير مصيرها يستمد شرعيته من التجربة الثورية والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية.

يتمشى موقف الجزائر بهذا المعنى مع مبادئ سياستها الخارجية التي تبلورت إبان الثورة، والتي عُرِفَتْ بها عالمياً، ويتوافق مع مبادئ الاتحاد الأفريقي، وخاصة مبدأ حرمة الحدود الموروثة عن الاستعمار وهو موقف منسجم مع قرارات الأمم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار في منطقة الصحراء الغربية، وهو ما أكدته مختلف المذكرات التي قدمتها لهذه المنظمات في إطار سعيها لإيجاد حل سلمي وعادل للقضية الصحراوية¹.

ترى أن قضية الصحراء تستحق مزيداً من الدعم ما دامت قضية عادلة وقضية تصفية استعمار، وأراضيها متاخمة للحدود الغربية للجزائر وقد أكدت الجزائر دعمها للشعوب المستعمرة والمناضلة من أجل الحرية، وهذا الدعم واجب قانوني منصوص عليه في الدستور الجزائري الذي وجاء في البيان: "إن الجزائر تعمل على تحقيق التضامن في النضال ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والإمبريالية" ويأتي ذلك نتيجة لما عايشه الشباب الجزائري من ظلم وإذلال على يد الاستعمار الفرنسي. هذا بالإضافة إلى أن الجزائر، بإرثها الثوري، لم تستطع الصمود في وجه ما كان يحدث على حدودها الغربية القريبة، في حين كانت تُقدم لهم دعماً غير مشروط².

بالنسبة لحركات التحرر للشعوب المستعمرة البعيدة عنها، والتي ليس لها معها عرق أو دين أو حدود أو لغة مشتركة³.

لقد قدمت الجزائر للشعب الصحراوي أشكالاً مختلفة من الدعم، أولها إيواء اللاجئين الفارين من الإبادة والتطهير العرقي إثر ما يسمى بالمسيرة الخضراء في أكتوبر 1975، وما تلاها من قصف وحرق لمخيمات اللاجئين في القطالة وتيفاريتي وأم الدريكة من قبل الطائرات المغربية يوم 1976/02/26¹.

¹ لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع السابق، 293

² لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع نفسه، 293

³ لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع نفسه، 293

الحقيقة أن الاتحاد الأفريقي بأكمله لم يُدرج، حتى الآن، نصًا يمنع الجزائر من استقبال اللاجئين الصحراويين وإقامة مخيمات لهم في تندوف، بل شجع ذلك وأرسل وكالات إغاثة إلى هناك².

ويستند المفهوم الجزائري لحق تقرير المصير إلى العديد من قرارات الأمم المتحدة، ومن بينها القرار رقم 1514 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها و يعترف لها بحريتها الكاملة في اختيار وضعها السياسي والاقتصادي³.

وأعتمد أيضاً على القرار رقم 3229/20 الذي يؤكد على ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة في المنطقة التي تحقق استقلالها لنقل السلطة إلى شعوب هذه المناطق دون شروط أو تحفظات⁴.

الفرع الثاني: أشكال الدعم الجزائري للقضية الصحراوية.

تدعم الجزائر القضية الصحراوية بكل الطرق، بما في ذلك عبر وسائل الإعلام وأكد السفير سيدي عمار أن "الحل الواقعي الوحيد للقضية الصحراوية هو تنظيم استفتاء حر ونزيه لتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير"⁵.

وفي كلمة له عبر نفس التقنية من إسطنبول، تحت عنوان "دور الاتحاد الإفريقي في تسوية القضية الصحراوية"، أبرز رئيس المعهد الأفريقي للأبحاث ودراسات السياسات، محمد صالح، الدعم الذي تحظى به القضية الصحراوية داخل هذا الاتحاد باعتبارها قضية تصفية استعمار، مشيراً إلى أنه "يتبنى نهجا يتبنى الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية، فضلاً عن برنامج لإسكات البنادق"⁶.

¹ لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع السابق، 293

² لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع نفسه، 293

³ لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع نفسه، 293

⁴ لدغش سليمة، لدغش رحيمة، المرجع نفسه، 293

⁵ كروم محمد صالح، سياسية المملكة المغربية 1975-2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة

الجزائر، 2011، ص

⁶ عمرون محمد، تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975-2005م، مذكرة

ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، سنة 2006، ص78.

وبخصوص "مستقبل حل القضية الصحراوية في ظل التطورات الإقليمية والدولية الراهنة"، دعا عميد كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية سليمان عرج إلى "تكثيف الأنشطة وتوسيع وتوحيد جبهات النضال من أجل حق الشعب الصحراوي في الاستقلال"، مؤكداً على أهمية قيام المنظمات الحقوقية بكشف جرائم الاحتلال المغربي في المدن المحتلة¹.

وحدث السيد الأعرج على "الانخراط في حملة إعلامية تضمن وعي الرأي العام بحقيقة القضية الصحراوية كقضية عادلة وقضية تصفية استعمار"، مشدداً على أهمية تجديد الخطاب بشأن الدفاع عن القضية الصحراوية واحتواء التوسع الاستعماري المغربي ومحاولاته لطمس القضية الصحراوية².

خلال اليوم الدراسي، قدم الأستاذ أحمد عظيمي قراءة لـ "الكتاب الأبيض" الذي تضمن أدلة تاريخية وقانونية على أن المغرب ليس له سيادة على الصحراء الغربية³.

كما قدم وزير التربية والتكوين المهني بالجمهورية الصحراوية السيد خاطري أدوه قراءة لكتاب "رسالة إلى أخي المغربي" للكاتب المرحوم محمد فاضل إسماعيل⁴.

بهذه المناسبة، أُلقيت عدة محاضرات حول حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وحقه في الاستفادة من ثرواته في ظل القرارات الدولية، وحول "مصادقية النظام الدولي في إيجاد حل عادل للقضية الصحراوية" ونظرية المخزن المغربي التوسعية، بالإضافة إلى محاضرة حول "حرب الخرائط" كما نُظم معرض للصور والكتب يُسلط الضوء على أهم مراحل النضال⁵ للشعب الصحراوي في ختام اليوم الدراسي، تم توقيع مذكرة تقاهم للتعاون العلمي بين المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة والمركز الصحراوي للدراسات الاستراتيجية⁶.

¹ عمرون محمد، المرجع نفسه، ص78.

² البعد الإقليمي لنزاع الصحراء الغربية والجزائر دولة معنية ومهتمة بقضية الصحراء الغربية، على الموقع <https://alittihad.info>، أطلع عليه يوم 28-05-2025، على الساعة 04:25.

³ البعد الإقليمي لنزاع الصحراء الغربية والجزائر دولة معنية ومهتمة بقضية الصحراء الغربية، المرجع نفسه.

⁴ البعد الإقليمي لنزاع الصحراء الغربية والجزائر دولة معنية ومهتمة بقضية الصحراء الغربية، المرجع نفسه.

⁵ البعد الإقليمي لنزاع الصحراء الغربية والجزائر دولة معنية ومهتمة بقضية الصحراء الغربية، المرجع نفسه.

⁶ الذكرى 51 لتأسيس جبهة البوليساريو، الشعب الصحراوي مصمم على مواصلة الكفاح حتى نيل الاستقلال

المطلب الثاني: الأهداف الجزائرية من خلال قضية الصحراء الغربية.

الفرع الأول: الأهداف السياسية للجزائر من خلال قضية الصحراء الغربية.

ومن الأهداف السياسية التي تسعى الجزائر لتحقيقها من خلال الدفاع عن القضية الصحراوية:

- حماية المنطقة لخدمة شعوبها، وهناك شبه إجماع على أن حل قضية الصحراء الغربية هو المفتاح لكل القضايا العالقة في المنطقة، أو من حيث إحياء اتحاد المغرب العربي وتحقيق التكامل والتوحد الإقليمي¹.
- إن تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين البلدان الأفريقية أمر صعب، ولكن في الوقت الحاضر تبدو فرص السيناريوهات حاضرة ومفتوحة، مع وجود ميزة نسبية لصالح السيناريو في منطقة شمال أفريقيا².
- إن فرص نجاح التسوية واردة، لكن الأمر يبقى رهينا بإرادة القوى المتصارعة، والحل السياسي، وإرادة الأمم المتحدة والأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة بالدرجة الأولى في الصحراء الغربية³.
- يعتبر دعم القضية الصحراوية من ضمن المرجعيات القانونية ومبادئ السياسة الخارجية للدولة، وقد ورد في الدستور الجزائري الحالي في الفصل السابع من الباب الأول في نصوص المواد ابتداء من المادة 93، وهي مبادئ تتماشى مع روح المواثيق الدولية للأمم المتحدة والمنظمة العالمية⁴.
- إن المبادئ التي أقرتها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة التعاون...⁵

¹ يحي جلال، مسألة الحدود المغربية-الجزائرية والمشكلة الصحراوية، دار المعارف، بيروت، لبنان، د.ط، 1981، ص52.

² يحي جلال، المرجع نفسه، ص53

³ يحي جلال، المرجع نفسه، ص53

⁴ عمرون محمد، المرجع سابق، ص58.

⁵ جمال عبد الكريم، دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،

ع2، م11، جامعة الجلفة، الجلفة، الجزائر، 17-06-2018، ص263.

- إن طبيعة العلاقات المعقدة والمتعددة الجوانب والمتشابكة لم تُبقِ الدول بمنأى عن تبني مناهج تشاركية متنوعة، كالتكامل والتعاون والشراكة، وغيرها مما تقتضيه المصالح الوطنية والظروف الدولية. وتستند هذه المبادئ إلى عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحل السلمي¹.

وفيما يتعلق بالنزاعات الدولية، ولحماية الكيان والحقوق الأساسية للكيانات الدولية، تنص المادة 27 من دستور 1989 على أن الجزائر تعمل على دعم التعاون الدولي وتنمية التعاون الدولي والعلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة بين البلدين².

الفرع الثاني: الأهداف الاستراتيجية للجزائر من خلال قضية الصحراء الغربية.

إن الأهداف الاستراتيجية التي تسعى إليها الجزائر فيما يتعلق بقضية الصحراء الغربية في قارة إفريقيا متعددة، وتشمل حماية أمنها ومصالحها الاستراتيجية والدولية، ودعم حق الشعب الصحراوي الشقيق في تقرير المصير، ومواجهة أي نفوذ أجنبي في المنطقة³.

• دعم حق الشعب الجزائري في تقرير المصير:

تعتبر الجزائر قضية الصحراء الغربية قضية تصفية استعمار وتدعم حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير عن طريق الدعم المادي والمعنوي ودبلوماسية في إطار دعم ومواكبة حركات التحرر فيها لانتزاع استقلالها من الاستعمار المغربي.

• مواجهة النفوذ الأجنبي الفرنسي والإسباني داخل منطقة المغرب العربي الكبير:

تتنظر الجزائر إلى قضية الصحراء الغربية كقضية دفاع عن الوطن عانت منها منذ سنين طويلة جعلتها تأخذ حذرًا من تواجد أي فرصة للوجود الأجنبي بجانب حدودها وللدخول من أي نفوذ أجنبي متواجد في المنطقة قارة إفريقيا عموماً والمغربي العربي كبير خصوصاً، خاصة وأن الصراع على الصحراء أصبح جزءاً من الصراع الدولي .

¹ جمال عبد الكريم، المرجع السابق، ص ص264-265.

² جمال عبد الكريم، المرجع السابق، ص ص264-265.

³ الجزائر مدافع قوي عن حق تقرير المصير لشعوب البلدان المستعمرة، على الموقع <https://www.aps.dz/ar/algerie>، أطلع عليه يوم 29-05-2025، على الساعة 17:05.

• الاستقرار الإقليمي:

تسعى الجزائر إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي والأمني مع الدول الجوار من خلال تسوية صراع الصحراء الغربية والمملكة المغربية ومساندة جبهة البوليساريو في تحقيق ذلك، وبالتالي المساهمة في بناء منطقة آمنة ومستقرة في المغرب العربي¹.

• حماية الحدود بين الجزائر والصحراء الغربية:

تعتبر الصحراء الغربية جارة طيبة للجزائر جزءا هاما من أمنها القومي، خاصة مع وجود حدود مشتركة مع المغرب واعتمدت المجلة الجزائرية في تقريرها على "عملية رصد الإحداثيات واستخراج الخط الحدودي"، وشارك في أشغال اجتماع اللجنة، "عن الجانب الجزائري اللواء زرهوني عمار توفيق رئيس مصلحة الجغرافيا عن بعد لأركان الجيش الوطني الشعبي، وعن البوليساريو الأمين العام لوزارة الدفاع سيدي أوغال"².

وفي ذات السياق، أشارت صحيفة "الأيام 24" المغربية، إلى أن "الجزائر التي تحتضن البوليساريو على أراضيها في تندوف التابعة لولاية بشار، الدولة الوحيدة التي تعترف بما يسمى الجمهورية العربية الصحراوية، وتعتبر الأراضي العازلة منطقة محررة والجدار الدفاعي المغربي حدودا للمملكة"³.

وأضافت "الأيام 24"، أنه "حسب التعريف القانوني للمنطقة العازلة، فإنها عبارة عن مساحة معينة في بلد ما تحددها الأمم المتحدة من أجل توفير الحماية للسكان المدنيين، ويكون ذلك في حالات الحروب، وتسمى في بعض عمليات الأمم المتحدة بمنطقة الفصل، وهي ضمن وسائل الأمم المتحدة لدعم عمليات السلام وتخفيف التوتر بين المجموعات المتحاربة أو المتنازعة"⁴.

• دعم الجزائر لجبهة البوليساريو في تحقيق النصر والحرية لشعبها:

¹ الجزائر مدافع قوي عن حق تقرير المصير لشعوب البلدان المستعمرة، المرجع السابق.

² تقرير: الجزائر تباشر عملية فصل الحدود البرية مع البوليساريو، <https://www.i24news.tv/ar>، أطلع عليه يوم 30-05-2025، على الساعة 19:05.

³ تقرير: الجزائر تباشر عملية فصل الحدود البرية مع البوليساريو

⁴ تقرير: الجزائر تباشر عملية فصل الحدود البرية مع البوليساريو

تقدم الجزائر دعماً غير مشروط لجبهة البوليساريو منذ عام 1975، بما في ذلك الأسلحة والتدريب والمساعدات المالية والغذاء ويعتبر موقعها في تندوف و أضاف أن الجزائر بصفتها ملاحظاً رسمياً في مسار السلام ستواصل كما فعلت دوماً في الماضي تقديم مساهمتها من أجل تسوية عادلة و دائمة لنزاع الصحراء الغربية مؤكداً أنها "لن تدخر أي جهد حتى ترافق بتمنياتها و تشجيعاتها الأشقاء المغربيين و الصحراويين من أجل أن يغلبا معاً منطق السلم و الوفاق على التوتر و عدم الاستقرار"¹.

• تعزيز دور الجزائر في دعم القضايا التحرر في الصحراء المغربية:

تعتبر الجزائر قضية الصحراء الغربية فرصة لتعزيز دورها في المنطقة كحليف قوي للشعب الصحراوي وداعم لحقه في تقرير المصير الجزائر تؤكد موقفها الداعم لقضية الصحراء الغربية في المحافل الدولية، حيث أبدت مؤخرًا، على لسان ممثلها بالأمم المتحدة، سفيان ميموني، بنيويورك، موقفها الثابت تجاه القضية الصحراوية، حيث أكد السيد ميموني على أنه "لا مجال للشك في طبيعة النزاع في الصحراء الغربية الذي يعد مسألة تصفية استعمار غير مكتملة" مجدداً تمسك الجزائر بحق شعب الصحراء الغربية الثابت في تقرير المصير².

¹ الجزائر تجدد موقفها الداعم لقضية الصحراء الغربية كمسألة تصفية استعمار، على الموقع <https://www.aps.dz>، أطلع عليه يوم 30-05-2025، على الساعة 20:20.

² الجزائر تجدد موقفها الداعم لقضية الصحراء الغربية كمسألة تصفية استعمار، المرجع نفسه.

خلاصة الفصل:

لقد تمكنت الجزائر من تحقيق نتائج هامة لصالحها ومصالح كل الدول النامية في مجال النشاط الخارجي سواء السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، في أقل من عقدين من الزمن منذ عودتها إلى الساحة الدولية، معتمدة على السمعة الطيبة لثورتها المنتصرة وجدية برامجها ومصادقية جهازها الدبلوماسي وجهوده الدؤوبة.

كما أكدت الجزائر اهتمامها وإيمانها الدائم بمشاريع الوحدة في المغرب العربي وإفريقيا والعالم العربي، إلى جانب العمل على تعزيز السلم والأمن والمبادئ المرتبطة بهما، مثل دعم حركات التحرر عبر العالم، وحق الشعوب في تقرير المصير، ومبدأ عدم التدخل.

اتسم النشاط الدبلوماسي الجزائري في إفريقيا بمشاركة فاعلة وحيوية في حل النزاعات، بدءاً من منطقة الساحل، وهي منطقة حيوية تؤثر على أمن المنطقة وقد ساهمت الجزائر إسهامات كبيرة في حل نزاع الطوارق في مالي والنيجر في أكثر من مناسبة.

كما أن للسياسة الإفريقية الجزائرية تأثير كبير على المستوى القاري، حيث ناضلت الجزائر دائماً من أجل دعم حركات التحرر في إفريقيا وتحرر آخر منطقة فيها صحراء الغربية ومعارضة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، بالإضافة إلى التدخل لحل النزاعات الإفريقية، من حوض السنغال إلى بحيرة تشاد، ومن موزنبيق إلى الرأس الأخضر، ودعم أنغولا وناميبيا، سعت الجزائر إلى تحقيق نفوذ مميز، سواء بشكل فردي أو في إطار المنظمات القارية والإقليمية والدولية.

الختمة

خاتمة:

من خلال دراستنا يتضح أن حق تقرير المصير قائمٌ عبر التاريخ، ولكنه كان عرقاً ثم تحول إلى مبدأ سياسي، ثم إلى مبدأ قانوني وعليه، فهو حقٌ لجميع شعوب العالم في نيل استقلالها دون تمييز ولا يزال شعب الصحراء الغربية يعاني من تبعية الاستعمار، والسبب في ذلك المملكة المغربية وحلفاؤها، بمقاومتهم لهذا الحق ومحاولة إهانة الشعب وسلبه كرامته.

يجب على الصحراء الغربية أن تكون مبدعة في صنع السلام والتوصل إلى تسوية تفضي إلى فتح آفاق جديدة للمنطقة. وهذا ما تسعى إليه جبهة البوليساريو خدمةً لشعبها بدعم من الجزائر كما أن هناك شبه إجماع على أن حل قضية الصحراء الغربية هو مفتاح جميع القضايا العالقة في منطقة المغرب الكبير سواءً من حيث إحياء اتحاد المغرب العربي وتحقيق التكامل والتوحيد الإقليمي، أو تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي والأمني بين الدول الأفريقية.

كشفت قضية الصحراء الغربية عن فجوة هائلة في القانون الدولي والمبادئ التي تحكمه. واتضح أن للقانون الدولي استثناءات، وأن للكبار ما لا يجوز للأطفال فعله، لا سيما عندما يتعلق الأمر بمصالح تضعهم فوق القانون وقد وضعت مشكلة الصحراء الغربية، من حيث موقعها الجيوسياسي، عند نقطة حرجية. لقد تقاطعت مصالح بعض الدول الكبرى، وضغطت من أجل سد أي منفذ بصيص أمل أمام الشعب الصحراوي في الاستقلال وحقه في تقرير المصير.

لذا توصلنا إلى مجموعة من النتائج في دراستنا نذكرها كشكل عناصر:

نتائج الدراسة:

- لقد كانت منطقة شمال أفريقيا وخاصة تلك المطلة على البحر، دائماً موضع طمع أوروبي منذ العصور القديمة بدأ احتلال إسبانيا للصحراء الغربية في عام 1884 مع دخول القوات الإسبانية إلى ساحل الذهب
- تعود مطالبات المغرب بالصحراء الغربية إلى منتصف خمسينيات القرن العشرين
- الصحراء الغربية مصنفة كإقليم غير ديمقراطي، مسجلة بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، ولا تزال غير مستقرة، مما يعني أنه لم يتم إجراء استفتاء لتقرير المصير.

- يعتبر مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها حجر الزاوية في الحياة الدولية المعاصرة، حيث يمثل هذا الحق الأداة القانونية والأداة الأصلية للشعوب الخاضعة للسيطرة والاستعمار الأجنبي من تحقيق حرية لنظامها واستقلالها وحريتها وإقامة دولة حرة مستقلة، وتحقيق الأمن القومي.
- تتمسك الجزائر في مساندة الوحدة المغربية لذا تساند الجزائر الصحراء الغربية في تحقيق مبدأ تقرير مصيرها كدولة مستقلة عن غيرها تتميز بسيادتها الحرة.
- الجزائر ترى أن الشعب الصحراوي بممارسة حقه في تقرير المصير واسترجاع سيادته الوطنية سيمهد الطريق لتكثيف الجهود الرامية إلى وضع الخطوات الأولى في بناء صرح المغرب العربي.
- النشاط الدبلوماسي الجزائري كان دائما في إطار الأمم المتحدة، وهي ترفض أي حل يتم اتخاذه خارج هذه المنظمة.
- حق تقرير المصير مبدأ أساسي، وعدم الاعتراف به ينتهك تراث الإنسانية ومبادئ المجتمع الدولي.
- السياسة الخارجية الجزائرية تدعم حركات التحرر الوطني في العالم، فإن دعمها لحركة التحرر الوطني الصحراوي يتمثل في المساعدة المادية والمعنوية.
- البعد الإقليمي للموقف الجزائري من القضية الصحراوية ب: النزاع حول الصحراء الغربية يدور رسمياً بين المملكة المغربية وجبهة البوليساريو، إلا أن اسم الجزائر يظهر أيضاً في هذا النزاع إعلامياً ويعود هذا الحضور بالأساس إلى استضافة الجزائر لمخيمات تندوف، مقر جبهة البوليساريو، ودعمها المستمر للجبهة كما أكدت الجزائر رسمياً أنها ليست طرفاً في النزاع.
- أكدت الجزائر اهتمامها وإيمانها الدائم بمشاريع الوحدة في المغرب العربي وإفريقيا والعالم العربي، إلى جانب العمل على تعزيز السلم والأمن والمبادئ المرتبطة بهما، مثل دعم حركات التحرر عبر العالم، وحق الشعوب في تقرير المصير، ومبدأ عدم التدخل.
- للجزائرية تأثير كبير على المستوى القاري، حيث ناضلت الجزائر دائما من أجل دعم حركات التحرر في إفريقيا وتحرر آخر منطقة فيها صحراء الغربية ومعارضة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، بالإضافة إلى التدخل لحل النزاعات الإفريقية، من حوض السنغال إلى بحيرة تشاد، ومن موزنبيق إلى الرأس الأخضر، ودعم أنغولا وناميبيا، سعت الجزائر إلى تحقيق نفوذ مميز، سواء بشكل فردي أو في إطار المنظمات القارية والإقليمية والدولية.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

الكتب:

1. أسماء أبو يوسف، حقوق الأقليات المسلمة في آسيا بين المواثيق الدولية ومعطيات الواقع، مكتبة الوفاء، القاهرة، 2010
2. الأخضر بن الطاهر، حق الاعتراض الفيتو بين النظرية والتطبيق الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2010
3. بن عامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، الجزائر المؤسسة الجزائرية للطباعة، ط1، 1987.
4. بكر محمد عصمت، الشعب الصحراوي قصة و كفاح، دار البحتري للدراسات و النشر، دمشق، ط 1، 2002.
5. بنعامر تونسي، تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية، المؤسسة الجزائرية للطباعة، ط2، سنة 1987.
6. حسين حنفي عمر، حق الشعوب في تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية، على ضوء الانسحاب الإسرائيلي من غزة ومطالب الأقليات في العراق والسودان، دار النهضة الغربية، القاهرة، ط1، 2005
7. جمال حمود الضمور، مشروعية الجزاءات الدولية والتدخل الدولي ضد ليبيا، السودان، الصومال، الشركة الجديدة للطباعة والنشر، ط1 ، الأردن ، 2006 .
8. خليل بديع ليلي، ضواء و ملامح عن السياقة الحمراء و وادي الذهب، دار المسيرة، ط1 ، بيروت، 1976.
9. عبد الوهاب، البوليساريو جيش و شعب، دار المنارة للدراسات و الترجمة، دمشق، ط1، 1987.
10. عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، دراسة قانونية وسياسية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1982.
11. علي ضوي، القانون الدولي العام، الشركة العامة للورق والطباعة، ط2، 2005.
12. عاطف علي الصالحي، مشروعية التدخل الدولي وفقا لقواعد القانون الدولي العام، ط1 ، القاهرة : دار النهضة العربية، 2009.
13. ماهر عبد المنعم أبو يونس، استخدام القوة في فرض الشرعية الدولية، الإسكندرية، المكتبة المصرية، ط1، 2004.

14. مسعد عبد الرحمان زيدان، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، مصر: دار الكتب القانونية، ط 1، 2009.
15. محمود صالح العادلي، الشرعية الدولية في ظل النظام العالمي الجديد، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ط [1ب، س، ن]
16. محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الارتيرية، دار الحيل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، 2004.
17. مسعود شنان، نزاع الصحراء الغربية وإمكانية الحل السلمي، العالم الاستراتيجي، ع1، 2008.
18. مصطفى سلام حسين، الأمم المتحدة، دار المطبوعات الجامعية بالإسكندرية، د. ط، مصر، 1986.
19. مصطفى الكتاب، النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق، دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، ط1، دمشق، د. س. ن
20. نبيل فرج فودة، تقرير المصير في القانون الدولي، ديوان المطبوعات، بغداد، 1981.
21. هارون علي أحمد، أسس الجغرافيا السياسية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1998 .
22. يحي جلال، مسألة الحدود المغربية-الجزائرية والمشكلة الصحراوية، دار المعارف، بيروت، لبنان، د. ط، 1981.

الدراسات والأطروحات:

1. أرزقي محمد نسيب، دور منظمة الأمم المتحدة في تصفية الاستعمار، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، سنة 1980 .
2. إسماعيل معارف قالية، الأمم المتحدة ومبدأ تقرير المصير دراسة حالة الصحراء الغربية، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1994 .
3. بودر بالة صلاح الدين، استخدام القوة المسلحة في إطار أحكام ميثاق الأمم المتحدة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراء في القانون العام، بن يوسف بن خدة كلية الحقوق جامعة الجزائر، 2010 .
4. السيد أبو عطية، الجزاءات الدولية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية :مؤسسة الثقافة الجامعية، [ب، س، ن]

5. عمرون محمد، تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الإسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975-2005م، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، سنة 2006.
6. عمر صدوق، قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 1986.
7. كروم محمد صالح، سياسية المملكة المغربية 1975-2010، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011.
8. مسعود شعنان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية-حقوق الإنسان وحقوق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير، أطروحة دكتوراء في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007.
9. معارف إسماعيل، الأمم المتحدة و النزاعات الإقليمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
10. الغنيمي محمد طلعت، بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي، نشأة المعارف، الإسكندرية، ط1، سنة 1974 .
11. محمد عبد الرحمن إسماعيل الذاري، مدى انطباق الشرعية على نظام العقوبات الدولية"، ط1، اليمن، دراسة بحثية لمركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان 2005.

المجلات والمقالات:

1. أحمد ماجد عبد الرزاق، اتفاقية مدريد الثلاثي وموقف أطراف النزاع على الصحراء الغربية، مجلة دياي، ع38، لسنة 2009.
2. أحمد ذياب، المغرب والجزائر...تداعيات الخلاف حول الصحراء، السياسة الدولية، ع159، جانفي 2005، الجزائر.
3. إدريس عطية، قضية الصحراء الغربية في التوجهات الكبرى للدبلوماسية الجزائرية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، مجلة دراسات الدفاع والاستشراف، جامعة الجزائر 3، الجزائر، العدد 14، السادسي الثاني، 2020.
4. إسماعيل ديش، "المفاوضات بين المغرب والصحراء الغربية: موضوعيه جبهة البولواريو"، العالم الاستراتيجي، ع3، مارس 2008.

5. جمال عبد الكريم، دور الدبلوماسية الجزائرية في تفعيل حق الشعوب في تقرير مصيرها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، ع2، م11، جامعة الجلفة، الجلفة، الجزائر، 17-06-2018.
6. الداهية ولد محمد فال، قضية الصحراء الغربية: مقارنة للحلول المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد38، ربيع2013.
7. عبد الله الأشعل، الاتحاد الأفريقي والقضايا الإفريقية المعاصرة، مؤسسة الطوبجي للتجارة والطباعة، القاهرة، مصر، 2003.
8. عابد شارف، حلول غائبة وسياق أمني متغير (أزمة الصحراء الغربية)، مركز الجزيرة للدراسات، د.ع، د.م، 18-04-2013.
9. لدغش سليمة، لدغش رحيمة، أبعاد القضية الصحراء الغربية وموقف الجزائر الثابت، مجلة آفاق العلوم، جامعة الجلفة، ع3، م5، الجلفة، الجزائر، 2020.

الملتقيات:

1. لقاء الجزائر-المغرب: لقاء بين ملك المغرب والرئيس الجزائري ب "إيفران" بالمغرب يوم12 جانفي 1969، لقاء على المستوى وزارة الشؤون الخارجية للبلدين يوم23أفريل 1969بالجزائر، ولقاء آخر بتلمسان " الجزائر"يوم27ماي1970.
2. لقاء الجزائر-موريتانيا: تمت اللقاءات بين الدولتين في الجزائر يوم27مارس 1967وفي نواكشوط يوم19سبتمبر 1970 وفي الجزائر يوم 28أفريل 1972، ويوم 26فيفري1973، ولقاءات أخرى على مستوى وزراء الشؤون الخارجية كانت في نواكشوط يوم4ديسمبر1969، وفي الجزائر يوم 25ديسمبر1972.
3. لقاء الجزائر-المغرب-موريتانيا: اجتمع رؤساء الدول الثلاثة يوم14سبتمبر 1970 بنواكشوط "بموريتانيا، وبعد أن درسوا الوضع في الصحراء الغربية كونوا لجنة ثلاثية للتنسيق، مكلفة بمتابعة مستمرة سياسيا ودبلوماسية من أجل تحرير هذا الإقليم المحتل، كما اجتمعوا في 24جويلية 1973 رؤساء الدول الثلاثة في "أغادير" المغرب وأعلنوا نفس المبادئ السابقة وأكدوها.

المراجع الأجنبية:

1. Barbier Maurice, le Conflit du Sahra Occidental, edition l'Harmattan, Fance, mai 2003,
2. Benantar Abbennor, Les Etats-Unis et le MAGHREB? CREAD? Alger, 2007.
3. Laurent Pointier, Sahara Occidental la controverse devant les nations Unites, editions KHARTALA, Paris, 2004.
4. Le droit des peuples a l'autodétermination, Christophe Golay ,IHEID, centre europe tiersmonde, jenéve, 2009.
5. MALEK Boualem, la question du Sahara occidental et le droit international, op. cit.
6. Tony Hadjes, Sahara Occidental, origine et jeux une guerre au desert L'hormattan, Paris.

المواقع الإلكترونية:

1. حمزة عتبي، مراسل CNN بالعربية - الجزائر، على الموقع <https://arabic.cnn.com>
2. وليد بدران، Role بي بي سي، <https://www.bbc.com/arabic/middleeast>
3. البعد الإقليمي لنزاع الصحراء الغربية والجزائر دولة معنية ومهتمة بقضية الصحراء الغربية، على الموقع <https://alittihad.info>
4. الجزائر مدافع قوي عن حق تقرير المصير لشعوب البلدان المستعمرة، على الموقع <https://www.aps.dz/ar/algerie>
5. تقرير: الجزائر تباشر عملية فصل الحدود البرية مع البوليساريو، <https://www.i24news.tv/ar>
6. الجزائر تجدد موقفها الداعم لقضية الصحراء الغربية كمسألة تصفية استعمار، على الموقع <https://www.aps.dz>

7. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، مفهوم الشرعية على الموقع الإلكتروني
<http://ashahed2000.tripod.com>
8. هيثم مناع، احتضار الشرعية الدولية، على موقع الإلكتروني: <http://www.achr.org>
9. خالد أحمد عثمان، "مفهوم الشرعية الدولية ومصادرها"، <http://www.aleqt.com>
10. خالد أحمد عثمان، مفهوم الشرعية الدولية ومصادرها، على الموقع الإلكتروني: <http://www.aleqt.com>
11. السيد مصطفى أحمد أبو الخير، "غوانتنامو والشرعية الدولية"، على الموقع الإلكتروني: <http://montada.echoroukonline.com>

الفهرس

رقم صفحة	الفهرس
	كلمة شكر
	الإهداء
	قائمة المختصرات
	مقدمة
	الفصل الأول: التعريف بالصحراء الغربية والشرعية الدولية.
9	تمهيد
	المبحث الأول: الصحراء الغربية
10	المطلب الأول: نبذة عن إقليم القضية الصحراوية الغربية
10	الفرع الأول: نبذة تاريخية عن إقليم الصحراء الغربية
11	الفرع الثاني: الجذور التاريخية للنزاع في الحركة الصحراء الغربية
11	أولاً: حول أصل سكان الصحراء الغربية
12	ثانياً: حول الأهمية الاستراتيجية والثروات الطبيعية
14	المطلب الثاني: التواجد الأجنبي بإقليم الصحراء الغربية
14	الفرع الأول: الاحتلال الإسباني للصحراء الغربية
15	الفرع الثاني: التواجد المغربي بالصحراء الغربية
	المبحث الثاني: الشرعية الدولية
18	المطلب الأول: ماهية الشرعية الدولية
18	الفرع الأول: مفهوم الشرعية الدولية
18	الشرعية لغة
18	الشرعية اصطلاحاً

22	الفرع الثاني: مصادر وقواعد الشرعية الدولية
23	أولا :مصادر الشرعية الدولية
24	ثانيا :قواعد المشروعية الدولية
27	المطلب الثاني: حق تقرير المصير في الشرعية الدولية
27	الفرع الأول: حق تقرير المصير في الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة
30	الفرع الثاني: حق تقرير المصير من منظور الشرعية الدولية
30	الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب
31	اتفاقية هلسنكي
31	الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان
32	خلاصة
	الفصل الثاني: دور الجزائر في حق الشعوب في تقرير مصيرها - الصحراء الغربية أنموذجا -.
34	تمهيد
	المبحث الأول: دور الجزائر في تجسيد مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.
35	المطلب الأول: الدعم السياسي الجزائري للقضية الصحراوية الغربية في حق تقرير
35	الفرع الأول: مبادئ السياسة للجزائر في دعم القضية الصحراوية
36	الفرع الثاني: أشكال الدعم الجزائري للقضية الصحراوية (ديبلوماسية-سياسية)
39	المطلب الثاني: موقف الجزائر من القضية الصحراوية
39	الفرع الأول: البعد الإقليمي للموقف الجزائري من القضية الصحراوية
42	الفرع الثاني: البعد الدولي للموقف الجزائري من القضية الصحراوية.
	المبحث الثاني: قضية الصحراء الغربية في ظل الدبلوماسية الجزائرية
46	المطلب الأول: قضية الصحراء الغربية في إطار المواقف الجزائرية

46	الفرع الأول: الموقف الجزائري من القضية الصحراوية
50	الفرع الثاني: أشكال الدعم الجزائري للقضية الصحراوية
52	المطلب الثاني: الأهداف الجزائرية من خلال قضية الصحراء الغربية
52	الفرع الأول: الأهداف السياسية للجزائر من خلال قضية الصحراء الغربية
53	الفرع الثاني: الأهداف الاستراتيجية للجزائر من خلال قضية الصحراء الغربية
56	خلاصة
59	خاتمة
63	قائمة المصادر والمراجع

Study summary:

The right to self-determination is considered a fundamental principle of international law. Therefore, in our study, we focus on the last African colony, the neighboring Western Sahara, and its suffering from the Spanish occupation of the Moroccan occupation, which was presented to the international community, and Algeria's position in support of the Polisario Front and the right of Western Sahara to self-determination as a free and independent country.

Keywords: The right to self-determination, the Polisario Front, the State of Algeria, the Moroccan Sahara, decolonization.